الأمم المتحدة

A/70/PV.26

الجمعية العامة

الدورة السبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٢٦**

الجمعة، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة، نائبة الرئيس، السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا)

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لصاحب السمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة.

الشيخ آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة): يسرني أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة الدورة السبعين للجمعية العامة، ونؤكد استعداد الإمارات العربية المتحدة لتقديم الدعم اللازم لكم خلال فترة رئاستكم.

تكتسي هذه الدورة أهمية خاصة لكونها تنعقد بعد مرور سبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة وبدء مرحلة جديدة تبني على ما تحقق من أهداف الألفية باعتماد رؤساء الدول والحكومات لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي ترحب بها دولة الإمارات. فهي خطة طموحة ستحدد معالم مستقبل العالم خلال الخمس عشرة سنة القادمة.

في هذا السياق، تشعر دولة الإمارات العربية المتحدة ببالغ القلق إزاء تصاعد التوتر والعنف في المنطقة نتيجة للأعمال الإرهابية التي تقوم بها عناصر تتعمد زعزعة استقرار المنطقة وتقويض أمنها، فقد تصاعدت الجرائم الإرهابية بطريقة بشعة لم يشهد العالم مثلها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي ترتكبها التنظيمات المتطرفة، وأبرزها تنظيم داعش، وحزب الله، وأنصار الله، والقاعدة وجماعات أخرى تتستر بغطاء الدين لأغراض سياسية. وتدينها الإمارات بشدة وتستنكر الأساليب الوحشية التي تنتهجها تلك الجماعات باسم الدين الإسلامي والتي لا تمت بأي صلة لمبادئه السمحة الداعية إلى التعايش السلمي وقبول الآخر.

جاء موقفنا المبدئي مؤازرا لجمهورية مصر العربية حكومة وشعبا انطلاقا من إيماننا بأن استقرار مصر وازدهارها يدعم تحقيق الاستقرار في المنطقة. إن ما حققته مصر والحكومة

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

المصرية من إنجازات سياسية واقتصادية في فترة قصيرة يمثل خطوات كبيرة نحو تعافيها بما يعود إيجابا على تعافي المنطقة واستقرارها عبر دور مصر التاريخي والمحوري في المنطقة. نحن واثقون من قدرة مصر على تخطي التحديات القائمة. وفي هذا الصدد، تشيد دولة الإمارات بدور الأزهر الشريف في مواجهة الفكر المتطرف وبدور علمائه التاريخي في تجديد الخطاب الديني. وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم لجمهورية مصر العربية في حربها على التطرف والإرهاب.

من ناحية أخرى، تأتي مشاركة بلادي في التحالف لدعم الحكومة اليمنية الشرعية استجابة لطلب الرئيس اليمني بتقديم الدعم اللازم لحكومة وشعب اليمن في تصديهما لانقلاب الحوثي والتنظيمات الإرهابية الأخرى مثل القاعدة في الجزيرة العربية وداعش التي استغلت حالة الفوضى وعدم الاستقرار لتوسيع أعمالها الإرهابية. نسعى مع المجتمع الدولي لإعادة العملية السياسية في اليمن وفق الثوابت المتفق عليها، وعلى رأسها المبادرة الخليجية وآليات تنفيذها. ولتحقيق تلك الغاية، نشدد على الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي جاء نتيجة تشاور مع الدول المعنية في المنطقة، مما يدل على أهمية تحسين أساليب عمل المجلس في إشراك الدول والمنظمات الإقليمية المعنية في عملية صنع القرارات وفقا للفصل الثامن من الميثاق، وبالتالي يعزز من فعالية المنظمة، ويسهم بصورة كبيرة في تنفيذ القرارات ومنع الصراعات.

تشيد الإمارات بجهود المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، وتؤكد على مواصلة دعمها للتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة، والتزامها برفع قدرات الشعب اليمني الرامية إلى إعادة الاستقرار في بلده. ونعتبر تحرير عدن من سيطرة الانقلابيين بمثابة نجاح عسكري وإنساني، كون عدن الآن منصة الدعم الإنساني الضروري للشعب اليمني بعد تحرره. للتقليل من حدة الأوضاع الإنسانية المتردية علينا أن نسير قدما، أننا ملتزمون بمواصلة دعم الجهود الإنسانية في اليمن، حيث بلغ مجمل مساعداتنا خلال الأشهر الأربعة الماضية أكثر من ٢٠٠ مليون دولار. وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة لإيصال هذه المساعدات لمحتاجيها.

نعتبر أيضا أن سيطرة قوات التحالف والمقاومة الشعبية اليمنية بالأمس وبشكل كامل على باب المندب ودحر الانقلابيين فيها بمثابة نجاح عسكري آخر في تأمين هذا الممر البحري الحيوي، وبداية النهاية لسيطرة الانقلابيين ومن يدعمهم، وضعف تواجدهم في المناطق الاستراتيجية الأخرى في اليمن.

يساور دولة الإمارات قلق شديد إزاء استمرار التوتر وعدم الاستقرار في ليبيا لما يشكله هذا الوضع من تهديد خطير لأمن واستقرار المنطقة، ونشدد على ضرورة رفع الحظر المفروض على قدرات الحكومة الليبية المنتخبة لتمكينها من محاربة داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى والتصدي لتهديداتها العابرة للحدود.

تشعر دولة الإمارات بقلق متزايد لعدم توصل المجتمع الدولي حتى الآن إلى حل سياسي لتسوية الأزمة السورية، ووضع حد للعنف وعمليات الإبادة الممنهجة التي يمارسها النظام ضد شعبه والذي تسبب بتشريد الملايين من السوريين وتدمير الممتلكات، مما أدى إلى حالات إنسانية خطيرة امتد تأثيرها إلى الدول المجاورة، وخلق فراغا سياسيا وأمنيا ملأته مع الأسف الجماعات الإرهابية، مثل داعش وجبهة النصرة بأفكارهما المتطرفة ورسالتهما الظلامية الهدامة، ومن هنا، نشدد على ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بدوره الأساسي وتوصله إلى إجماع بشأن حل الأزمة من خلال عملية انتقال سياسي للسلطة وتشكيل حكومة جديدة تجمع كل مكونات المجتمع السوري، مع أهمية استمرار تقديم المجتمع الدولي للمساعدات الإنسانية للشعب السوري الكريم.

وتلتزم الإمارات بموقفها القومي والإنساني في دعم الشعب السوري والتخفيف من معاناته، حيث استقبلت

بلادي أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ مواطن سوري وقدمت أكثر من ٥٣٠ مليون دولار كمساعدات تنموية منذ بداية النزاع. وقد بينت لنا المأساة السورية والليبية العنف الأهوج المصاحب لهما. والثمن الإنساني والسياسي الفادح نراه بشكل شبه يومي في معاناة الأبرياء، وخاصة النساء والأطفال، في هروبهم الجماعي وبحثهم عن الأمن والأمان ولقمة العيش، والأرواح البريئة التي تزهق في الشتات وفي ظروف قاسية ومفجعة يدفع اللاجئون ثمنها باهظاً. كما بينت لنا الأعمال الهمجية التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية في حق الرموز والآثار التاريخية مدى فداحة الخسارة التي تتكبدها الثقافة والتراث الإنساني.

ومثلما استغل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) الأوضاع في سوريا، وجد التنظيم حالة عدم الاستقرار والممارسات الطائفية في العراق فرصة لتعميق مشاعر العداء والعنف بين أطياف الشعب وتدمير إرثه الحضاري والثقافي العريق. ولذلك، تواصل دولة الإمارات تضامنها مع العراق ودعم الجهود الدولية لمكافحة ذلك التنظيم. كما ندعم سعي الحكومة العراقية إلى السلام والاستقرار ووقف الممارسات الطائفية، وندعو إلى أهمية تنفيذ الإصلاحات التي وعدت بها الحكومة العراقية بحيث تكون شاملة ومنصفة وعادلة لجميع فئات المجتمع العراقي ومكوناته. ومن جانبنا، سنواصل دعمنا للبرامج الإنسانية لمساعدة المتضررين من النزاع. وغني عن البيان أن خلاص المنطقة ودولها يتمثل في بناء الوطن الجامع الشامل، بعيداً عن الانتماءات الطائفية والدينية التي يستغلها العديد من الأطراف لأغراضها السياسية الصرفة وأدت إلى الفوضى وسفك الدماء.

ودولة الإمارات العربية المتحدة تدرك عواقب عدم اتخاذ إجراءات صارمة لردع التنظيمات الإرهابية المتطرفة في مسعاها الخبيث الذي يستوحي الجماعات المتشددة الأخرى في العالم، خاصة في القرن الأفريقي، فأساليبها من نهج تلك التنظيمات في المنطقة، مستغلة في ذلك عدم الاستقرار لاستقطاب المؤيدين لمواقفها. وتشيد دولة الإمارات في هذا الصدد بجهود السلطات الاتحادية الصومالية وقواتها في مواجهة حركة الشباب وتهديداتها. وندعو إلى مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة السلام والاستقرار، ونؤكد على دعمنا لتحقيق ذلك المسعى. ومن هذا المنطلق، نؤمن بضرورة تكثيف الجهود وتوحيدها للتصدي لمخاطر تلك التنظيمات أينما كانت، ومعالجة الأسباب الجذرية للفكر المتطرف قبل أن يتحول إلى تطرف عنيف.

وقد التزمت بلادي بدعم الجهود الإقليمية والدولية في التصدي للتطرف والإرهاب من خلال التعاون والتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك جهود التحالف الدولي لمكافحة داعش، والتنسيق الفعال مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. كما أسهمت في إنشاء واستضافة مؤسسات دولية لمكافحة التطرف الفكري، مثل ”مركز هداية“، لمساعدة المجتمع الدولي في بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات لمواجهة التطرف بكافة أشكاله، وكذلك ”مجلس حكماء المسلمين“ و ”منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة“. وحرصاً منها على نشر ثقافة التسامح والسلام وتعزيز التقارب بين الأديان، أطلقت الإمارات مؤخراً، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ”مركز صواب“ بهدف مكافحة الرسائل التي ينشرها تنظيم داعش الإرهابي عبر وسائط التواصل الاجتماعي وإتاحة الفرص لإيصال الأصوات المعتدلة إلى الملايين الرافضة للممارسات الإرهابية والأفكار المضللة والمغلوطة التي يروجها تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى.

وتؤمن الإمارات بأن أمن دول المنطقة واستقرارها مرتبطان بمدى التعاون الإيجابي فيما بين أركانها، واحترام مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وبعد الاستماع لخطاب الرئيس الإيراني، السيد روحاني (انظر A/70/PV.13)، أرى أن سجل إيران لا يؤهلها للحديث عن سلامة الحجاج

وحقوق الإنسان، وسياساتها لا تسمح لها أن تتناول مسائل الاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط. ودولة الإمارات ستقف مع المملكة العربية السعودية بحزم وبقوة ضد أي محاولات إيرانية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

وفي هذا الصدد، أود أن أجدد رفض دولة الإمارات لاستمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. ونطالب باستعادة السيادة الكاملة على تلك الجزر. ونؤكد على أن جميع الإجراءات والتدابير التي تمارسها السلطات الإيرانية تخالف القانون الدولي وكل الأعراف والقيم الإنسانية المشتركة. ونكرر دعوتنا من هذا المنبر للمجتمع الدولي لحث إيران على التجاوب مع الدعوات السلمية الصادقة لتحقيق تسوية عادلة لهذه القضية، إما من خلال المفاوضات المباشرة بين البلدين أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وبالرغم من التحديات، يظل تحدينا الأكبر في المنطقة: القضية الفلسطينية، جوهر النزاع في المنطقة، وأحد الأسباب الرئيسية لتهديد أمنها واستقرارها. كما أن مشاعر الظلم والإحباط التي ولدها استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تمارسها قوات الاحتلال تتيح المجال لجماعات التطرف، واستغلال الأوضاع الإنسانية الخطيرة في بث أفكارها المتطرفة بين الشباب المحبط وجره لتنفيذ أهدافها الدنيئة.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يستثمر الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة في إقامة شراكات دولية تستهدف التكاتف والرغبة الحقيقية في تنمية الشعوب وتحقيق الأمن والرخاء.

خطاب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية إندونيسيا.

اصطحب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): يسرني أيما سرور أن أرحب بفخامة السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد كالا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة السيد ماغنز ليكتوفت على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين.

إنه لشرف عظيم لي أن أقف هنا لتشاطر مرئيات إندونيسيا فيما يتعلق بدورة الجمعية العامة لهذا العام وموضوعها المناسب من حيث التوقيت، ”الأمم المتحدة في سنتها السبعين: السبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان“. وفي الذكرى السنوية السبعين لتأسيسها، تكون الأمم المتحدة قد بلغت سن النضوج تماماً، وهو نفس العمر الذي بلغته جمهورية إندونيسيا هذا العام. وبهذه المناسبة، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط: إنجازات الأمم المتحدة في السنوات السبعين الماضية، والتحديات الراهنة، والطريق إلى الأمام.

أولاً، تمثل الذكرى السنوية السبعون لإنشاء الأمم المتحدة لحظة جيدة للنظر إلى الوراء والتأمل في ما أحرزته من تقدم في تحقيق المثل العليا لميثاقها. وقد شهدت الذكرى السنوية اعتماد أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص تقديري للأمين العام للأمم المتحدة لقيادته وصموده في تلك العملية.

ومن المؤكد أن إحدى قصص النجاح الأخرى للأمم المتحدة هي عملياتها لحفظ السلام التي أسهمت في صون السلام والأمن. وفعلا، ما فتئت الأمم المتحدة تكلل بالنجاح بشكل نسبي في منع نشوب النزاعات المسلحة العالمية الكبرى في الأعوام الـ ٧٠ الماضية وتتغلب على هذه النزاعات. وفي

الوقت الحالي، يشارك أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فرد في ١٦ عملية جارية لحفظ السلام على نطاق العالم. وتفخر إندونيسيا بكونها البلد الحادي عشر الأكبر المساهم بقوات عسكرية وبقوات شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بإيفادها لأكثر من ٢ ٧٠٠ فرد، ومع ذلك فإن بلدي على استعداد للمساهمة بالمزيد في المستقبل.

وفي غضون ذلك، أنشأ مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ آلية استعراض قائمة على التعلم من الأقران تعكس الجهود الجماعية فيما بين الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز التعاون والحوار في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وبالرغم من الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة، يجب ألا نكون قانعين. ففي الواقع لا تزال تجابهنا تحديات عديدة. وفي اللحظة التي نتكلم فيها الآن، لا تزال هناك نزاعات مسلحة عديدة في جميع أرجاء العالم. ولا تزال قائمة معاناة الشعب الفلسطيني، وفي الوقت نفسه لا يزال تحقيق الحل القائم على وجود دولتين بعيد المنال. وأدى النزاع الأخير في غزة إلى خسارة أرواح أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص، وتشريد أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص.

ولا يزال النزاع الطائفي، بما في ذلك خطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يهدد الاستقرار السياسي ويسبب أزمات إنسانية عديدة في الشرق الأوسط، لا سيما في سوريا وليبيا واليمن وغيرها من الأماكن. فالنزاعات العنيفة لم تمزق البلدان والأمم فحسب، بل دمرت أيضا الآثار المتبقية لحضارة قديمة عظيمة تمثل تراثنا التاريخي المشترك.

ونتساءل عما إذا كانت الأمم المتحدة قد فعلت ما يكفي حينما واجهتها هذه المآسي الجارية والمتكررة؟ فلا يزال الاتجاه نحو التطرف والتطرف الذي يمارس العنف والإرهاب يمثلان تهديدات عالمية خطيرة. واضطلعت إندونيسيا باستمرار بدورها في التصدي لهذه التهديدات، بما في ذلك أسبابها الجذرية الأساسية، بوسائل من ضمنها الحوار بين الأديان وبين الثقافات، وفي تبادل أفضل الممارسات في مكافحة الإرهاب فضلا عن تعزيز العلاقات الدولية. كما قدمت إندونيسيا مثالا ناجحا لتسوية النزاع من خلال الحوار والوسائل السلمية. ففي آب/أغسطس، احتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على مذكرة هلسنكي للتفاهم بشأن آتشيه، التي وضعت حدا لنزاع مسلح استمر ٣٠ عاما. ونود أن نشير ونعرب عن تقديرنا مرة أخرى للإسهامات الإيجابية التي قدمها الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال بعثاتهما للرصد.

وننوه مع شعور بالقلق إلى أنه لم يحرز تقدم يذكر في أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. فلا نزال نفتقر إلى الإرادة السياسية الضرورية لنزع السلاح النووي. وفي هذا الأثناء، لا تزال تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، القانونية وغيرها، صناعة تُستثمر فيها بلايين متعددة من الدولارات.

كما نشهد أسوأ عام للتشريد البشري والهجرة غير النظامية منذ الحرب العالمية الثانية بسبب الأزمات السياسية والنزاعات الطائفية وغيرها من الأزمات الإنسانية على نطاق العالم. ففي الأسابيع الماضية شهدنا فيضانا من اللاجئين الفارين من أعمال العنف في سوريا – حيث قتل عدد يفوق بكثير ٢٠٠ ٠٠٠ شخص – بحثا عن ملاذ آمن في أوروبا، بالرغم من الأخطار والمشاق التي يتعين عليهم أن يمروا بها في الطريق. ونتساءل أيضا: هل لدى الأمم المتحدة الإرادة السياسية الكافية لمواجهة هذه المسائل؟

وفي غضون ذلك، لا يزال يقض مضجعنا التفاوت الاقتصادي والفقر وعدم المساواة على الصعيد العالمي. وحتى اليوم، يعاني أكثر من ٨٠٠ مليون شخص في جميع أرجاء الكوكب من نقص التغذية الحاد. وتستهلك الدول الغنية، التي تتألف من نسبة ٢٠ في المائة من سكان العالم، نسبة ٧٠ في

المائة من موارد العالم. وفي العديد من أجزاء العالم، لا تزال النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن الذين يعيشون في حالات النزاعات وحالات الطوارئ مهمشين ولم يشملهم التقدم المحرز في تحقيق التنمية. وبعد عشرين عاما من الدورة الأولى لمؤتمر باريس لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، لا يزال يتعين علينا أن نتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ.

وفي سياق التجارة، لا يزال علينا أن نحرز تقدما ونتائج إيجابية من جدول أعمال الدوحة الإنمائي بغية دعم نظام تجاري متعدد الأطراف وقائم على القواعد ومفتوح ومنصف. وتفشي فيروس إيبولا مؤخرا ذكرنا بقوة بأهمية بناء نظام صحي قوي وقادر على الصمود على الصعيد العالمي. وهناك العديد من المشاكل الأخرى التي نواجهها وهي أيضا بحاجة إلى معالجتها، مثل التعصب وبطالة الشباب والتوسع الحضري غير المنظم. وكل هذه التحديات متصلة بعدم إحراز تقدم في إصلاح الأمم المتحدة. ولذلك، لنتكاتف للتغلب على هذه التحديات. وهنا، ينبغي زيادة تعزيز دور المؤسسات الاقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تكملة دور الأمم المتحدة.

ويجب أن نعمل معا لتحقيق السلام والازدهار لشعوبنا. وعلينا وقف النزاعات والقضاء على عدم المساواة على الصعيد العالمي. ويتعين أن نوقف انتشار الاتجاه إلى التطرف والتطرف الذي يمارس العنف. ونحن بحاجة ملحة إلى تحقيق إصلاح الأمم المتحدة. ومع عضوية منظومة الأمم المتحدة البالغة ١٩٣ عضوا مقارنة بـ ٦٠ عضوا في عام ١٩٥٠، يتعين أن تكون المنظومة أكثر شمولا لكي تعكس بصورة أفضل الظروف الجغرافية – السياسية العالمية في الوقت الحالي.

وفيما يتعلق بفلسطين، علينا ضمان ميلاد دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة.

ويجب ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة حسنة التوقيت. ونأمل أن يبرم مؤتمر تغير المناخ المقبل في باريس الاتفاق الذي تأخير لفترة طويلة بشأن المناخ، الذي ينطبق على جميع البلدان، بهدف إبقاء الاحترار العالمي دون درجتين مئويتين.

ونناشد الأمم المتحدة العمل بصورة أكثر فعالية من خلال الشراكان مع الآليات الإقليمية بغية التصدي بشكل أفضل للتحديات الوطنية والإقليمية. وفي ذلك الصدد، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا بحاجة إلى أن تصبح منخرطة بصورة أكثر فعالية في عمليات الأمم المتحدة للبحث عن حلول أفضل لمشاكلنا العالمية. ولتضييق الفوارق العالمية، ينبغي أن نشجع تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وندعمه. وفي هذا السياق، ستنشئ إندونيسيا المركز الآسيوي – الأفريقي باعتباره متابعة لمؤتمر القمة الآسيوي – الأفريقي لعام ٢٠١٥ بهدف تنشيط الشراكة بين البلدان الآسيوية والأفريقية بغية تعزيز السلام والازدهار.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن العالم يعتمد حاليا على الأمم المتحدة: لإرساء نظام عالمي والسلام والازدهار المنصف؛ ولضمان الأمن للمجتمع العالمي؛ وللتنفيذ الكامل لمبادئ حقوق الإنسان على النحو المجسد في ميثاق الأمم المتحدة. ولتحقيق ذلك الغرض فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى الدعم من جميع الأعضاء.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية إندونيسيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، من المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألبرت دل روساريو، وزير خارجية الفلبين.

السيد دل روساريو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الحكومة الفلبينية، أعرب عن أحر التهاني للرئيس

على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين. وأؤكد له دعم الفلبين لقيادته في رسم المسار من أجل تنشيط الأمم المتحدة التي توشك على الشروع، في هذا العام التاريخي، في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة (القرار ٧٠ /١)، وهي خطة عملنا من أجل الناس وكوكب الأرض ولتحقيق الازدهار على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.

أود أيضا أن أشيد بالرئيس على اختيار موضوع يعبر عن العناصر الأساسية التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة. كما يأتي هذا الموضوع في صلب العقد الاجتماعي الذي أبرمه رئيس الفلبين بنينو س. أكينو الثالث مع الشعب الفلبيني.

عندما تم التوقيع في عام ١٩٤٥ على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، توخى الأعضاء المؤسسون الـ ٥١، بما فيهم الفلبين، مستقبلا يسوده السلام الدائم والرخاء المشترك وعهدا جديد من التعاون. وبعد ٧٠ عاماً، فإننا قد أوجدنا ملتقى للعالم، يمثل تجربة في إدارة شؤونه ومكانا تسوده القيم العالمية المتمثلة في المساواة والتسامح والكرامة الإنسانية.

وقد أصبحت الأمم المتحدة منتدى رئيسيا للدول، يكفل كرامة وقيمة كل إنسان. وتطورت لتصبح المحفل الرئيسي للفرص من أجل مكافحة الجهل والمرض والفقر والظلم والتطرف. إن الأمم المتحدة، بكل نجاحاتها وتحدياتها ومناقبها ومثالبها، لم تثبت قدرتها على التكيف فحسب، بل وأكدت على استمرار أهميتها في خضم المسائل العالمية المعقدة والتهديدات الإقليمية الناشئة التي يتعرض لها السلام والأمن.

واليوم، تجدد الفلبين التزامها الثابت بقضية السلام والتنمية المستدامة من خلال المجالات الرئيسية ذات الأولوية والمواقف الوطنية التي تشمل مجالات تتراوح ما بين تغير المناخ وسيادة القانون، والعضوية في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ونزع السلاح وعدم الانتشار، إلى شؤون المرأة والسلام والأمن والهجرة والاتجار بالبشر، وحفظ السلام وإصلاح الأمم المتحدة.

قبل عامين، وفي هذا المحفل ذاته (انظر A/68/PV.22)، حددت الفلبين الركائز الخمس التي تشكل جزءا من اللبنات الأساسية للإطار الجديد لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على النحو التالي: أولا، الحد من الفقر والإدماج الاجتماعي؛ وثانيا، استدامة البيئة وتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث؛ وثالثا، الحوكمة المستجيبة والقائمة على المشاركة والخاضعة للمساءلة؛ ورابعا، بناء نظام عادل ومستقر قائم على سيادة القانون ؛ وخامساً، السلام والأمن. وخلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية حول خطة عام ٢٠٣٠، استرشدت الفلبين بهذه الركائز في تبادل خبراتها في سعيها إلى تحقيق النمو الشامل للجميع، وبعض الدروس المستفادة في مجال الحكم وبشأن التطور المستمر والتحديات الأمنية التي نواجهها بوصفنا اقتصادا ناشئا.

ويتعين أن تركز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والهيكل الإنمائي العالمي ككل على تعزيز ركيزة القدرة على التكيف. وتدرك الفلبين جيدا الحاجة الملحة إلى بناء نظام اقتصادي قادر على التكيف مع تغير المناخ، كونها أحد أكثر البلدان المعرضة للكوارث في العالم والتي شهدت، قبل عامين تقريبا، الآثار المدمرة للإعصار هايان الهائل، وهو أقوى إعصار يضرب اليابسة في التاريخ المدون.

وبالنظر إلى الوضع الاعتيادي الجديد المتمثل في الكوارث الكبرى، ستواصل الفلبين القيام بدور فعال في معالجة المسائل المتعلقة بتغير المناخ والقدرة على التحمّل والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. والفلبين هي الرئيس الحالي لمنتدى البلدان الضعيفة أمام تقلبات المناخ، وستعزز فرص الخروج بنتائج مفيدة في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستعقد في باريس.

ويتعين على المجتمع الدولي اعتماد اتفاق عالمي جديد ملزم قانونا بشأن المناخ، يتسم بالإنصاف ويكفل بناء مستقبل مشرق منخفض الانبعاثات الكربونية من أجل الأجيال المقبلة، ويلبي احتياجات الدول والقطاعات الضعيفة، لا سيما الفقراء والنساء والمهاجرين والشعوب الأصلية.

أما فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، فستسترشد الفلبين بإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي يسلم بأن للدولة الدور الرئيسي في الحد من أخطار الكوارث وإدارتها. ومع ذلك، ينبغي تقاسم هذه المسؤولية مع الحكومة المحلية والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى. وسندعم المبادرات المتخذة في الأمم المتحدة التي من شأنها أن تتيح لنا العمل لتنفيذ الأولويات الاربع، ألا وهي، فهم مخاطر الكوارث وتعزيز إدارة المخاطر من أجل إدارة أخطار الكوارث، والاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على الصمود، وإعادة البناء بشكل أفضل.

وفيما يتعلق بالمنازعات البحرية في منطقة بحر الصين الجنوبي، تضع الفلبين ثقتها، منذ وقت طويل، في القواعد والمؤسسات التي أنشأها المجتمع الدولي لتنظيم العلاقات بين الدول. ويمثل القانون الدولي عاملا هاما لتحقيق تكافؤ الفرص بين الدول، وهو يتيح للبلدان الصغيرة أن تقف على قدم المساواة مع البلدان الغنية والقوية. والقانون الدولي هو الصِّلة التي تجمع أفراد المجتمع الدولي معا. ومن دونه، يمكن أن يسقط النظام العالمي في حالة من الفوضى. ولهذا السبب، فإن الفلبين، بقيادة الرئيس بنينو س. أكينو الثالث، نصير قوي لإعطاء الأولوية لسيادة القانون. وتعتقد الفلبين أنه في ظل الدعم المتنامي من المجتمع الدولي لحل المنازعات سلميا في منطقة بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك عن طريق التحكيم، ستمهد النتيجة النهائية لعملية التحكيم هذه الطريق أمام تسوية المنازعات البحرية.

أما بخصوص نزاعنا مع الصين، وهي جارة وشريك منذ وقت طويل، فنأمل أن نتمكن في نهاية المطاف من رؤية إجراءات تتسق مع إعلانات بيجين لكي تنجح الجهود الصادقة الرامية إلى خفض التوتر في منطقة بحر الصين الجنوبي، ويمكن التوصل إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

في هذا العام، تستضيف الفلبين منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٥ تحت شعار: ”بناء اقتصادات شاملة للجميع، بناء عالم أفضل“. وتسعى الفلبين، بوصفها رئيسة المنتدى للمرة الثانية منذ عام ١٩٩٦، إلى تعميم وتنفيذ الأولويات التالية: الاستثمار في تنمية رأس المال البشري؛ وتعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأسواق الإقليمية والعالمية؛ وبناء مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيف؛ وتعزيز خطة التكامل الاقتصادي الإقليمي. ولا يزال منتدى التعاون الاقتصادي، بوصفه عملية وبرنامجا، يسهم بشكل إيجابي في البيئة الاقتصادية للمنطقة من خلال تعزيز اليقين القانوني بشأن التجارة والاستثمار. كما أن المنتدى يكمل الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه النمو الاقتصادي المستدام من خلال استراتيجية المنتدى لتعزيز النمو المقترن بالجودة، الأمر الذي يشجع التآزر بين عمل المنتدى وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق برابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإن الدول الأعضاء العشر ستحقق التكامل بين اقتصاداتها بنهاية هذا العام، محققة رؤية الرابطة بوجود جماعة واحدة لأمم جنوب شرق آسيا. ونحن بحاجة إلى ضمان أن تواصل الرابطة ودولها الأعضاء وشركاؤها وأمانتها المشاركة الكاملة في منظومة الأمم المتحدة. وفي الواقع، فإن الشراكة بين الرابطة والأمم المتحدة تعود بالنفع على السلام والاستقرار الإقليميين. وكما أكدنا من جديد عندما عقدت الرابطة اجتماعا مع الأمين العام يوم الأربعاء الماضي هنا في نيويورك، فنحن على ثقة في استمرار دعم الأمم المتحدة لركائز الرابطة ومركزيتها.

لقد أصبح نزع السلاح وعدم الانتشار أكثر المسائل الملحة بالنسبة للفلبين، بالنظر إلى أن ١٠ في المائة من سكاننا

يعيشون ويعملون في مناطق فيما وراء البحار، والعديد منهم في مناطق ساخنة في الشرق الأوسط وأفريقيا. والفلبين ما زالت ثابتة على موقفها المؤيد للقضاء الشامل والكامل على الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وسنواصل الإعراب عن قلقنا إزاء العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. ونكرر التأكيد على ضرورة التنفيذ الفوري والمتوازن لخطة العمل المؤلفة من ٦٤ نقطة والتي تم اعتمادها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، والذي ترأسته الفلبين، ولا سيما من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما أننا نتطلع إلى قيام الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بالتوقيع والتصديق على بروتوكول المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

وفيما يخص الأسلحة التقليدية، ستساعد الفلبين على استدامة الزخم الإيجابي الذي ولده التقدم المحرز في معاهدة تجارة الأسلحة، وستواصل المشاركة في المناقشات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأجهزة المتفجرة المرتجلة، لا سيما من حيث استخدامها من قبل الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول.

وستواصل الفلبين السير على طريقها نحو التنفيذ الناجح لخطة المرأة والسلام والأمن من خلال تسليط الضوء في هذه الدورة على المساهمات الهامة للمرأة في مفاوضات السلام وبناء السلام ودورها في صياغة خطاب السلام. وسنواصل دورنا النشط في الدعوة إلى استمرار تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، وأهداف التنمية المستدامة بشأن المرأة، ولا سيما الهدف ٥ المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. إن هذه الأدوات مجتمعة هي آليات قوية لتحقيق الالتزامات الوطنية والدولية بتعزيز دور المرأة باعتبارها من عناصر التمكين لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي المفاوضات بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أكدت الفلبين وستواصل تسليط الضوء على المساهمات الإيجابية للمهاجرين في التنمية المستدامة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وإننا نقدر عميق التقدير اعتراف الأمم المتحدة بالفلبين نموذجاً لإدارة الهجرة بسبب شموليتها في مجال إدارة النشر والحماية القوية والمشاركة والإدماج للشتات. وتعتقد كل من الأمم المتحدة والفلبين أن إدارة الهجرة تتعلّق في الحقيقة بإضفاء الطابع الإنساني على المهاجرين. يركز المنظور الأساسي لسياسة الفلبين في إدارة الهجرة على اثنين من الاعتبارات الهامة: أولاً، يجب أن تكون الهجرة مسؤولية دولية مشتركة؛ وثانياً، يجب احترام حقوق المهاجرين الإنسانية احتراما كاملا في جميع الظروف.

كما ستواصل الفلبين القيام بدور نشط في مسألة الاتجار بالبشر، سواء كمقدّم رئيسي للقرارات التي تعترف بتزايد تعرض النساء والفتيات في حالات الأزمات الإنسانية وبيئات الطوارئ الأخرى لخطر الاتجار. وستعمل الفلبين مع الحكومات الأخرى على تكثيف الجهود المبذولة للإسراع بالبت في قضايا الاتجار بالبشر وتعزيز آليات مكافحته.

وما برحت الفلبين من البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٦٣. ونحن ملتزمون بدعوة الأمم المتحدة لنشر حفظة سلام من النساء وقد استجبنا لها. ويسرني أن أعلن أن هناك الآن ١٥ امرأة فلبينية من أصل ١٦١ من حفظة السلام الفلبينيين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وإذ نسترشد بتوصيات السياسة العامة للمجلس الوطني الفلبيني لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، سنواصل العمل مع إدارة عمليات حفظ السلام في نشر حفظة السلام الفلبينيين وندعم التوصيات الصادرة عن فريق الأمم المتحدة المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لتحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا.

في هذه الدورة السبعين للجمعية العامة، باتت الحجة التي تدعو إلى إصلاح الأمم المتحدة الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت

مضى. وستواصل الفلبين الدفع باتجاه مناقشات هادفة بشأن تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة، فضلاً عن المقترحات المتعلقة بترشيد جدول أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. وستدعم الفلبين الدعوات لاستمرار المحادثات بشأن الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها ووطال انتظارها لجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وشمولاً وشفافية وخضوعاً للمساءلة. وتشمل هذه الإصلاحات حثّ المجلس على أن يقدم إلى الجمعية العامة عدد المرشحين الكلّي، وبخاصة النساء، للتعيين في منصب الأمين العام، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتناوب الإقليمي والمساواة بين الجنسين. وبالتعاون مع البلدان النامية الأخرى، تشاطر الفلبين الموقف المتمثل في أن وجود ميزانية كافية أمر مهم للمنظمة للاضطلاع بولاياتها ومهامها بقدر أكبر من الفعالية والمساءلة.

وفي الختام، في الدورة الرابعة للجمعية العامة المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٩، قال رجل الدولة الفلبيني العظيم الراحل الفريق أول كارلوس ب. روملو، الذي كان قد انتُخب آنذاك للتو رئيساً للجمعية العامة، إن هدف الأمم المتحدة هو:

”كما هو محدد في الميثاق، هو أن تمكن البشر من العيش حياة أفضل في جو من الحرية أفسح في إطار حكم من السلام المبني على العدل والاحترام العالمي القانون“ (الجلسة العامة ٢٢٠، الفقرة ١٩).

وتحمل هذه العبارة الآن صدى أكبر. واليوم، لي الشرف والامتياز برئاسة وفد الفلبين، وباسم الرئيس بنينو س. أكينو الثالث والشعب الفلبيني، أودّ أن أنقل لكم هذه الالتزامات الراسخة للفلبين.

أولاً، بما أننا نمهد السبيل للأجيال القادمة، فستواصل الفلبين الدعوة إلى ثلاث أولويات أساسية وهي ما يلي: القضاء على الفقر؛ ومنع نشوب النزاعات؛ وتعزيز سيادة القانون. ثانياً، وإذ نعيد تأكيد إيماننا بحكمة الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، فإننا نجدد التزامنا بإنهاء ويلات الحرب وإعلاء شأن العدالة وحقوق الإنسان والحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ثالثاً، نسعى جميعاً لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتمكين الأمم المتحدة من أن تواصل القيام بدور المنبر المؤسسي والأساس التاريخي والصرح الأخلاقي الذي تتجلّى فيه أحلام الإنسانية الجماعية ومثُلها وتطلعاتها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أرنولد نيكلسون، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا.

السيد نيكلسون (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أخاطب هذه الدورة التاريخية السبعين للجمعية العامة. وأتقدم بخالص التهنئة للسيد ماغتر ليكيتوفت على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. ونثق بأن هذه الدورة بتوجيه قدير من جانبه ستكون مصدر إلهام لما دعا إليه في هذه السنة السبعين – وهو الالتزام الجديد بالعمل من أجل التعاون الدوليصوب السلام والأمن وحقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية لجميع الناس.

وأعرب أيضاً عن امتنان جامايكا العميق للرئيس المنتهية ولايته، معالي السيد سام كوتيسا من أوغندا، على إدارته الممتازة خلال ما كانت بحق سنة فاصلة في الأمم المتحدة.

وبينما نحيي الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة، دعونا نتفكّر في قيمتها وعملها على مدى عقود. ونحن نسلم بأن الأمم المتحدة ليست بأي حال من الأحوال كاملة. ومع ذلك، نرتجف عند التفكير في نوع العالم الذي كان من شأنه أن ينشأ من حطام الحرب العالمية الثانية دون وجودها. وندرك الدور الجدير بالثناء الذي تضطلع به الأمم المتحدة في شتى المجالات، من حفظ السلام والتنمية البشرية وحماية حقوق الإنسان، إلى تدوين القانون الدولي وتحقيق الاستدامة البيئية. كما نقدر ونثني على عمل الوكالات المتخصصة للإنجازات

الرائعة التي حققتها في الزراعة والدراسات السكانية والعمل والتنمية الصناعية والصحة والثقافة، من بين العديد من المجالات الأخرى. وهو سجل يمكن للمجتمع الدولي أن يفخر به بحق.

وفي نفس الوقت، نقر بأن النتائج الكلّية كانت متفاوتة إذ لم ترق إلى مستوى توقعاتنا في بعض المجالات الرئيسية. واليوم، لا يزال عالمنا يعاني من الفقر والنزاعات التي تضع الكثير من الناس في حالات من الضعف. ولا تزال المعاناة وعدم المساواة واسعتي الانتشار والكثير من الناس يتعرضون للتهميش والتخلّف عن الركب.

ولكي نتصدى لهذه التحديات، يجب علينا أن نستجيب للدعوة إلى بذل المزيد والعمل على نحو أفضل. إنَّ هذه لحظة تاريخية، ويجب أن نستخدمها لحشد إرادتنا الجماعية، لكي نضفي على هذه الدورة السبعين عزما ثابتا على جعْل العقد الثامن من حياة منظمتنا فترة إنجاز لا يضاهى. فلْنُعطِ الأولوية للفعل على القول.

لقد اعتمدنا في الأسبوع الماضي خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠) العالمية والأكثر شمولية، التي شهدها العالم حتى الآن. وعليها نعلق آمالا كبرى، لكنها لن تتحقق بدون جهد دؤوب، وممارسة إرادة سياسية وإرساء شراكات حقيقية ودائمة بين جميع الدول وفي ما بينها. وعلينا أيضاً تعبئة الموارد المطلوبة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لزيادة إمكانية النجاح.

إنَّ التحدي الذي يفرضه تغير المناخ تحدٍّ وجودي لشعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية (الدول الجزرية)، التي تخضع أرواحها وسبُل عيشها لامتحان في معظم الأحيان. لذا، فإننا نتطلع إلى الدعم المتواصل من المجتمع الدولي لتلك الدول. وإذ ننفِّذ النموذج الإنمائي الجديد، فإنَّ جزءاً رئيسياً من عملنا سيكون لضمان أننا نتصدى بشكل كامل لمَواطن الضعف الفريدة للدول الجزرية، وللتحديات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة للبلدان التي تشهد حالات خاصة، مثل البلدان متوسطة الدخل. ويجب أن يشمل ذلك اعتماد نُهُجٍ لقياس التنمية التي تُجسِّد وقائع بلداننا.

وفي تذكير إضافي آخر بالتأثير المدمِّر وغير المتناسب للكوارث الطبيعية على الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنَّ شقيقتنا جزيرة دومينيكا تناضل حالياً للتعافي من ويلات العاصفة الاستوائية إريكا. وجامايكا تنضمُّ إلى مناشدة المجتمع الدولي أن يحتشد دعماً لشعب دومينيكا بالمساهمة في جهود التعافي والتعمير والخدمات الإنسانية المطلوبة. وإنَّها لحقيقة مؤسفة أنَّ مثل هذه الأحداث ستقع ثانية بالتأكيد. ففي الحقيقة، إنَّ عضواً آخر في أسرتنا الكاريبية، هو جزر البهاما، يُضرَب حالياً بإعصار خواكين. ولكن على الرغم من هذه الحقيقة، يمكن للمجتمع الدولي أن يضمن تخفيف تأثير الكارثة الطبيعية المقبلة على جزيرتنا الصغيرة والبلدان الساحلية المنخفضة، بمساعدتنا في تحسين قدرتنا على التحمُّل في مواجهة هذه المصائب المتزايدة باستمرار.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنَّ النجاحات التي سجَّلتها المنظمة طوال السنوات الماضية قد عزَّزت قيمة تعددية الأطراف، بصفتها الإطار الأفضل لمعالجة المشاكل العالمية. واعتماد إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية وخطة عمل أديس أبابا هما مثالان جديدان على التزامنا بالعمل الجماعي. والخطوة الرئيسية المقبلة للتعددية ستأتي في غضون بضعة أسابيع، حيث نأمل باختتام المفاوضات في باريس حول اتفاق عالمي بشأن تغيُّر المناخ. ويجب أن نستثمر الزخم الذي أوجدناه خلال هذه السنة، وأن نعمل متضافرين لجعْل مؤتمر المناخ نجاحاً لنا جميعاً. واستدامة كوكبنا ورخاء شعوبنا يعتمدان على نتيجة مجدية. وباستطاعتنا ومن واجبنا التقديم لأجيال الحاضر والمستقبل.

إنَّ قلقنا العميق حيال تغير المناخ يؤكد الحاجة المُلِحَّة إلى حماية محيطاتنا وبحارنا. وجامايكا، بصفتها البلد المضيف للسلطة الدولية لقاع البحار، ترى باهتمام كبير التطورات التي تؤثر على حفظ موارد المحيطات واستخدامها المستدام لصالح البشرية. وإننا نحث الجميع على مزيد من اليقظة. ولْنعطِ التنمية المستدامة الأولوية على الأهداف قصيرة الأمد.

ويبقى صون السلم والأمن الدوليين أكثر أهداف هذه الهيئة إلحاحاً وصعوبةً. وعلى الرغم من أننا تحاشينا حرباً ذات نطاق عالمي طوال السنوات الـ ٧٠ الماضية، فإننا نواجه اليوم تهديدات معقَّدة ومتشابكة بصورة متزايدة لسلامنا وأمننا. والنزاعات والأنشطة الإرهابية داخل الدول غيَّرت المشهد السياسي – الجغرافي وزادت المخاطر على السلم والأمن الدوليين. ويشير الأمين العام في تقريره السنوي (A/70/1) إلى بعض التطورات المزعجة، حيث تضرَّر ملايين الأشخاص بالنزاعات والأزمات، وأبرزها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والملايين يعانون الأساليب الوحشية للمتطرفين العنيفين، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش)، جماعة بوكو حرام وحركة الشباب.

إنَّ الجريمة المنظمة عبْر الوطنية ووجود أسلحة الدمار الشامل يواصلان تهديد السلم والأمن الدوليين، بينما يشكِّل انتشار الأسلحة التقليدية في أيدي الأطراف الفاعلة غير الحكومية خطراً جسيماً على العديد من البلدان والمناطق. وفي مواجهة تلك الأزمات، تتطلّع شعوبنا إلى الأمم المتحدة لإيجاد الحلول لإنهاء المعاناة الإنسانية. لكنَّ المنظمة كانت غير قادرة على الاستجابة في العديد من تلك الحالات، ممَّا استدعى التشكيك في مصداقيتها وأهميتها.

ويجب أن نقر بأنَّ الاستجابات السلمية والأمنية التقليدية قد أثبتت حتى الآن أنها غير كافية مطلقاً في مواجهة النزاعات المتنوعة الحالية. وإذ تأخذ جامايكا ذلك في الاعتبار، فإنها ترحب بمبادرة الأمين العام في التوقيت المناسب لاستعراض وتقييم هيكل حفظ السلام الذي يتولاَّه فريق الأمم المتحدة البارز المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وإننا نحيِّي البرنامج الشامل وخطة العمل القوية الناجمَين عن ذلك، واللذين حدَّدهما الأمين العام. وجامايكا، بصفتها بلداً معتزَّاً بمساهمته بقوات شرطة، حريصة على المشاركة في المناقشات المرتقَبة في إطار الجمعية العامة، وتبادل الدروس المستفادة والسبُل التي يمكننا بها استخدام فهمَنا المعزَّز للسياقات الجديدة التي يجري فيها نشر حفظة السلام التابعين لنا.

ونحن، الأمم المتحدة، يجب أن نضاعف جهودنا لكي نجد مسارات جديدة لصون السلام والأمن، عبْر نُهُج وقائية وإيجاد حلول دائمة. وسيكون المدخل إقامة شراكة فعالة. وقد أظهر لنا التاريخ مراراً وتكراراً أننا نستطيع إنتاج حلول فعالة ودائمة للتحديات التي تبدو مستعصية، حين تعمل الأمم المتحدة مع أطراف فاعلة أخرى في إطار المجتمع الدولي. وإذ نمضي لكي نعالج بحزم التهديدات والانتهاكات للسلم والأمن الدوليين، فإنني أدعو مجلس الأمن إلى التصرف للتصدي لتلك التحديات بمزيد من الحزم. فلْنُعطِ للسلام الأولوية على المصلحة السياسية.

لكنَّ الجمعية تُواصل معالجة المسألة المُلِحَّة المتمثِّلة في إصلاح مجلس الأمن. ومن حُسْن الطالع أنَّ مقرَّر الدورة التاسعة والستين بتوافق الآراء هو دعوة إلى البدء بتفاوضٍ موضوعي مستند إلى نصوص أثناء هذه الدورة السبعين التاريخية. وهذه خطوة تقدُّمية بارزة، وجامايكا فخورة بأنها قد قدمت مساهمتها بصفتها رئيسة المفاوضات الحكومية الدولية أثناء الدورة الماضية.

وتدرك جامايكا جيدا أنه في منطقتنا، كما هو الحال في غيرها من المناطق، يرتبط السلام والتنمية ارتباطا لا ينفصم. غير أنهما يمكن أن يتعرضا للمخاطر نتيجة لارتفاع وتيرة التوترات الاجتماعية والسياسية، التي كثيرا ما تفضي إلى

نزاعات. ولهذا السبب، فقد سرَّنا إعلان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي ننتمي إليها – بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لها في كوبا في عام ٢٠١٤ – أمريكا اللاتينية والكاريبي منطقة سلام.

وتدرك جامايكا أنه يمكن أن نبدأ في معالجة العديد من الصراعات الطويلة الأمد بالحوار والاحترام المتبادل. ولذلك، فإننا نشعر بالارتياح لرؤية تحسن العلاقات بين دولتين من أقرب جيراننا وندعو حكومة الولايات المتحدة إلى اتخاذ خطوة جريئة أخرى برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر المفروض على كوبا فورا. وقد لاحظت المجموعة كذلك ورحبت بجهود الأمين العام لتيسير التوصل إلى حل للخلاف بين البلدين. وقد تم التأكيد مجددا على أهمية الإبقاء على القنوات الدبلوماسية مفتوحة والانخراط في حوار.

وتظل جامايكا قلقة إزاء استمرار النزاع الحدودي بين غيانا وفنزويلا. ولذلك، نرحب بالقرار الأخير لجارتينا باستئناف الحوار الدبلوماسي بهدف وضع نهاية مبكرة للخلاف.

إن الأزمات الإنسانية التي تغذيها النزاعات والتي تتكشف في جميع أنحاء العالم، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، في اتجاه وسط أوروبا، تتطلب منا اهتماما عاجلاً. وكذلك الحال باالنسبة للأزمات الإنسانية التي تؤثر على الناس الذين يعيشون في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية.

فمن غير المعقول أن يكون علينا أن نتقبل المعاناة الهائلة اللملايين، بمن فيهم النساء والأطفال الضعفاء. فلنكن حراسا لإخواننا ولنتواصل بالروح العالمية الخالدة للحب الواحد الذي دعا إليه أسطورة جامايكا الموسيقية، الراحل بوب مارلي، بصورة مؤثرة. وتأمل جامايكا أن يكون مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦ نقطة تحول في كيفية تعاملنا، كمجتمع عالمي، مع هذه الأزمات من أجل احتوائها ومحو آثارها ومنع تكرار حدوثها ما أمكن.

أنتقل الآن إلى مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة المعرض لخطر أن يصبح هدفا مهملا ومنسيا من أهداف الأمم المتحدة. وللأسف، فإن آلية نزع السلاح ظلت قابعة في حالة من الشلل خلال السنوات الـ ١٩ الماضية. ويمكن توجيه الإنفاق الهائل على الأسلحة والمعدات العسكرية من جميع الأنواع، والتي تستهلك حصة ضخمة من موارد العالم، توجيها أفضل نحو خطة التنمية التي اعتمدناها لتونا. وبذلك، فإن العالم لن يزداد ازدهارا فحسب، بل سيصبح أكثر أمانا وأمنا.

وقد خاب أملنا إزاء عدم اغتنام المجتمع الدولي للفرصة التي أتاحها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ لإحراز تقدم كبير في التزامه بتخليص العالم من الأسلحة النووية. ويجب علينا تنشيط جهودنا في مجال نزع السلاح من خلال نُهج جديدة وأكثر فعالية. وبالتالي، فإن جامايكا تؤيد الجهود الرامية إلى التصدي للآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وتنضم إلى النداء القوي من أجل التفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر استخدامها، وهو ما تجسد في التعهد الإنساني الذي صادقت عليه مؤخرا ١١٤ دولة.

ومن شواغل جامايكا الملحة انتشار الأسلحة النارية بجميع أنواعها مما يعرض للخطر حياة المواطنين العاديين ويقوض سيادة القانون ويهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ويساعد على انتشار الجرائم العنيفة. ويجب على أولئك الذين يصنعون هذه الأسلحة أن يتولوا تعزيز الضوابط وأن يدعموا جهود مكافحة انتشارها. ويمكن لمعاهدة تجارة الأسلحة، التي دخلت حيز النفاذ قبل أقل من عام، أن تسهم إسهاما كبيرا في هذه الجهود. ولذلك، يسعدنا أن عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف مؤخرا قد أدى إلى إرساء الأساس للتنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة. وعلينا أن نعطي الأولوية للرؤية على حساب المكاسب القصيرة الأجل.

فتعزيز حقوق الإنسان دعامة رئيسية تقوم عليها الأمم المتحدة. ويجب أن نواصل إصرارنا على التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع العلم بأن كل البشر سواسية في الكرامة والقيمة، ويتمتعون بحقوق غير قابلة للتصرف. وكثيرا جدا ما يتم التعامل مع حقوق الفئات الأكثر ضعفا بقدر ضئيل من الاهتمام. وعادة ما يتعرض الأطفال لمناخ من العنف ويواجهون انتهاكات مستمرة؛ ويتم استغلالهم والاتجار بهم؛ ويُستخدمون كعمالة ويُحرمون من حقوقهم الأساسية. فعلينا مواصلة اتخاذ إجراءات أقوى لحماية أطفالنا والحفاظ على حقوقهم.

ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة أيضا صعوبات غير متناسبة تعوق قدرتهم على الإسهام بفعالية في مجتمعاتهم المحلية والوطنية. ويسر جامايكا أنها سنت مؤخرا قانونها التاريخي المتعلق بذوي الإعاقة، والذي يسعى إلى كفالة الوفاء بالتزاماتنا بتلبية الاحتياجات والتطلعات الإنمائية لهذه الشريحة المجتمعية الهامة. وفي جميع أنحاء العالم، يتعين علينا بذل المزيد من الجهود لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالتالي، فإننا نرحب بزيادة عدد التصديقات على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال العام المنقضي.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وما زال الكثير جدا من النساء يواجهن انتهاكات جسيمة لحقوقهن الإنسانية. ويقع كثير منهن ضحايا للاتجار بالبشر والعنف والتمييز وعدم المساواة في المعاملة أمام القانون وللإخضاع والهيمنة. وأثني على الجهود النشطة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل إعمال حقوق الإنسان للمرأة. وتفخر جامايكا بتشريعاتها الاجتماعية الطويلة الأمد وسجلها في مناصرة حقوق المرأة، برغم أننا ندرك أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به، تمشيا مع إعلان ومنهاج عمل بيجين.

ولا بد كذلك من اجتثاث العنصرية وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال التعصب العنصري من أجل المساعدة في تهيئة المزيد من تكافؤ الفرص بين جميع الشعوب. وقد كان بدء العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي في كانون الأول/ديسمبر الماضي تطورا طيبا في جهودنا الجماعية الرامية إلى معالجة هذه القضايا. وفي هذا الصدد، فإنني أدعو الدول الأعضاء إلى كفالة التنفيذ الكامل لبرنامج أنشطته.

ويضم مقر الأمم المتحدة الآن النصب التذكاري ”سفينة العودة“، وهو نصب أُقيم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وقد تزعمت جامايكا وشركاؤها في الجماعة الكاريبية بالترادف مع الاتحاد الأفريقي هذه المبادرة بدعم سخي من الدول الأعضاء.

وأحث أولئك، الذين ربما لم تتح لهم الفرصة لمشاهدته، على تمضية ما سوف يثبت أنها بضع لحظات مفيدة، لتأمل هذا النصب التذكاري. من مسؤوليتنا الجماعية ضمان استمرار نقل رسالة النصب التذكاري من جيل إلى جيل، والمتمثلة في أنه لا مجال للتمييز العنصري في عالمنا. دعونا نعطي الأولوية للإنسان قبل السلطة.

وفي هذا العام السبعين، دعونا نؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ التوجيهية لهذه المنظمة، ونضعها بقوة في صميم جهودنا الرامية إلى تحقيق أهدافنا وغاياتنا المشتركة المتمثلة في: المساواة في السيادة بين الدول، الكبير والصغير منها؛ واحترام حقوق الإنسان الأساسية؛ والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء؛ واحترام سيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة؛ وتعزيز التقدم الاجتماعي، ورفع مستوى المعيشة للجميع، والاعتقاد الراسخ بأنه ينبغي أن تكون الدبلوماسية وليس القوة، هي ما نلجأ إليه، لحل النزاعات والنهوض بالتنمية. لذلك، دعونا نعطي الأولوية لالتزامنا بالعمل، بحماس وتصميم متجددين. وفي إطار هذا المسعى النبيل، أتعهد بدعم وعمل جامايكا بثبات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وونا مونغ لوين، وزير خارجية جمهورية اتحاد ميانمار.

السيد لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء، أن أشارك المتكلمين السابقين تهنئتكم سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين. وأنا على ثقة بأن قيادتكم الحكيمة، ومهاراتكم الدبلوماسية، ستقود مداولاتنا إلى خاتمة ناجحة. وأود أن أؤكد لكم الدعم الكامل لوفد بلدي وتعاونه.

وأود أيضا أن أثني على العمل المتميز لسلفكم، معالي السيد سام كهامبا كوتيسا، خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة. تتيح لنا هذه المناسبة التاريخية الفرصة للتفكير، والنظر في الإنجازات التي حققتها المنظمة العالمية. لقد أسست منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، ومن أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وتستحق المنظمة أعلى مراتب الإشادة لما أنجزته في مجال منع اندلاع حرب عالمية أخرى من النوع الذي ابتلينا به مرتين في الماضي. ومن ناحية أخرى، فهي تواجه صراعات إقليمية، وتصاعد موجة التهديدات غير التقليدية والتطرف العنيف. ونحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لمواجهة تلك التحديات، بشكل جماعي.

وثمة أيضا إنجازات فيما يخص توفير حياة أفضل للجميع. ويشكل انتشال ملايين الأشخاص من براثن الفقر، وإرسال ملايين إضافية من الأطفال إلى المدارس، ومكافحة الأمراض الفتاكة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان، معالم بارزة في تاريخ الأمم المتحدة. وأضيف اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) بالإجماع في الأسبوع الماضي إلى القائمة الطويلة من الإنجازات التي حققتها.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة. حيث يؤثر الإرث الاستعماري بانقساماته الموروثة، على صراعات اليوم في جميع أنحاء العالم، ويؤدي إلى حرمان العديد من الشعوب من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين معالجة التهديدات المتزايدة للإرهاب وأعمال التطرف العنيف بشكل حاسم. ويقوض تغير المناخ والتدهور البيئي التنمية ويؤثر على حياة الفقراء. إن حالة عدم المساواة آخذة في الاتساع، مما فاقم أوضاع المزيد من الفقراء. وهذا هو الوقت المناسب لإمعان التفكير في مستقبل المنظمة وتعزيز عزمنا الجماعي على مواجهة التحديات المعاصرة، ولا سيما للمضي قدما بأولوياتها وقدراتها وإصلاحها.

تضع التحديات الجديدة والناشئة اليوم بشكل متزايد فعالية وكفاءة المنظمة موضع تساؤل. وبينما تظل المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة سارية اليوم، تحتاج المنظمة العالمية، التي تأسست قبل سبعة عقود، إلى إصلاح يراعي الواقع المتغير اليوم، والزيادة الكبيرة في عدد الدول الأعضاء. ونحن نعتقد أنه يتعين إصلاح مجلس الأمن أيضا، لجعله أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية، وتعزيز قدرته على الاضطلاع على نحو أفضل بمسؤولياته المترتبة عليه في مجال السلم والأمن الدوليين، كما ينص الميثاق.

وكجزء من إصلاح الأمم المتحدة، أنشأنا مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ لمعالجة أوجه القصور في لجنة حقوق الإنسان السابقة له. لكن يجري بشكل متزايد تسييس واستغلال مسائل حقوق الإنسان. ومبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية على المحك. إن ميانمار تؤمن إيمانا راسخا بأن الاستعراض الدوري الشامل هو المنتدى الذي يمكن فيه تناول تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بموضوعية وحياد وعلى قدم المساواة.

ويتمثل أبرز إسهام لميانمار في الأمم المتحدة في إعطاء المنظمة أمينا عاما. عمل على رأس المنظمة خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٧١ في وقت صعب يتسم بالخلافات الأيديولوجية، وعدم الثقة والتوتر الأمني بين الدول. وقد اضطلع بدور هام في تعزيز الأمن وتوسيع عمل المنظمة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الفقيرة. وأسس أيضا برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويعتقد يوثانت بأن الأمم المتحدة بحاجة لتلبية احتياجات الشعوب وآمالها في كل مكان. إن هذه الرؤية أكثر أهمية من أي وقت مضى لعمل المنظمة، ويجب الاسترشاد بها فيما بعد ٧٠ عاما من عمر الأمم المتحدة.

وفي عهد الحكومة الحالية، رفعت ميانمار مكانتها في مجال نزع السلاح. وبدأنا بتوقيع البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأعقب ذلك تصديق ميانمار على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

إن تلك الإجراءات تظهر التزام ميانمار التام تجاه قضية نزع السلاح. وتقدم ميانمار كل عام قرارا بشأن نزع السلاح النووي، تعتمده الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. ويعكس القرار اقتناعنا الراسخ بأن عالمنا سيكون أكثر أمنا وأمانا بدون الأسلحة النووية. وبصفتنا الراعي الرئيسي للقرار، فإننا ندعو مرة أخرى جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم القرار هذا العام.

لقد شكل حفظ السلام أحد أكثر الأدوات الفعالة المتاحة للأمم المتحدة لمساعدة البلدان، التي تكافح على المسار الصعب المتمثل في الانتقال من الصراع إلى السلام. واليوم، تتغير طبيعة الصراعات وتزداد تعقيدا. ولذلك، فإننا نرحب بجهود الأمين العام التي يبذلها في الوقت المناسب لاستعراض عمليات الأمم المتحدة للسلام.

وفي الوقت نفسه، من الأهمية البالغة بمكان ألا تضعف المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة فضلا عن المبادئ الأساسية لحفظ السلام التقليدي الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

وقبل خمسة عشر عاما، اجتمعنا هنا وألزمنا أنفسنا بمكافحة الفقر. ووضعنا الأهداف الإنمائية للألفية والغايات. ومع أننا انتشلنا أكثر بليون شخص من وهدة الفقر المدقع، لا يزال أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعاون من الفقر على نحو مفرط. وأحرزت ميانمار تقدم متميزا في الحد من الفقر والجوع، والقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الأساسي، وخفض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم، وتعزيز شراكة عالمية من أجل التنمية. وسيتولى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هذا العام استكمال الأعمال التي لم تنجز في الأهداف الإنمائية للألفية. وسيكون الالتزام السياسي والنهوض بالشراكة وتعزيز القدرات وتوفير وسائل التنفيذ الكافية أمور رئيسية للنجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة.

وتحدث الجزاءات الاقتصادية التي تفرض من جانب واحد على البلدان النامية آثارا سلبية على جهودها بالنيابة عن شعوبها. كما أنها ستعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك ندعو إلى الإلغاء المبكر لتلك التدابير.

ويشهد العالم أنماطا متغيرة لهطول الأمطار وتساقط الثلوج، وارتفاع درجات الحرارة وعواصف الأمطار الشديدة. وفي حين نتوخى بناء كوكب مستدام وقادر على الصمود، فإن الوكالات العلمية تتفق على أن الأنشطة البشرية تسهم في تغير المناخ. وهذا وقت لترجمة الالتزامات إلى أعمال وليس وقتا للجدل. ومن الأهمية البالغة بمكان أن يتوصل مؤتمر باريس لتغير المناخ لعام ٢٠١٥ إلى اتفاق ذي مغزى وعالمي بشأن تغير المناخ يبقي الاحترار العالمي دون درجتين مئويتين. كما يجب أن يشمل المؤتمر قطع التزامات بتزويد أقل البلدان نموا بالموارد المالية والتكنولوجية الإضافية الكافية للمساعدة على التصدي لآثار تغير المناخ.

إن الهجرة يقينا ليست ظاهرة جديدة. وتشاطر ميانمار دواعي القلق التي أعرب عنها عديدون في هذه القاعة حيال

المهاجرين في أوروبا وآسيا. وإنقاذ الأرواح أثناء رحلة الهجرة، وتحسين السياسات القانونية للهجرة، وإيجاد فرص أفضل في الوطن، وقمع المهربين وشبكات الاتجار بالبشر أمور أساسية لمعالجة الهجرة غير القانونية في كل مكان. ونعتقد اعتقادا جازما بأنه لا بد من معالجة الهجرة الاقتصادية والاتجار بالبشر بطريقة شاملة.

أود أن أعود إلى تناول الحالة الراهنة في بلدي الأم، ميانمار. فقد بدأت الإصلاحات الديمقراطية في عام ٢٠١١. وتقوم الحكومة في الوقت الحالي بتعزيز الأسس الثابتة للديمقراطية. وأدت الإصلاحات التي توسيع الحيز الديمقراطي، وتعزيز الأداء الاقتصادي وتضييق شقة الخلافات مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ورسخت ثقافة سياسية جديد فيما فتحت ميانمار أبوابها للقوى السياسية المختلفة منذ الأيام الأولى للإصلاحات. ومنح العفو في عدة مناسبات مما مكن السجناء السابقين من الاشتراك في مساعي بناء الدولة. وعاد إلى الوطن النشطاء والعاملون في وسائط الإعلام وأصحاب الأعمال الحرة والأكاديميون الذين كانوا يعيشون في الخارج. وهم يعملون جنبا إلى جنب مع الحكومة من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في بناء ميانمار التي تنعم بالسلام والازدهار. ولا مناص من أنه لا تزال هناك التحديات المعهودة في أية ديمقراطية فتية، ولكننا نعتقد أنه يمكن تجاوزها.

وأثبت إصلاح القطاع الاقتصادي نجاحه. وتواصل ميانمار تحقيق متوسط معدل نمو بنسبة ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في إطار زمني مدته أربع سنوات. وتهدف ميانمار إلى الخروج من فئة أقل البلدان نموا في وقت مبكر. وذلك ممكن عمليا إذا تمكننا من الاستمرار في تحقيق هذا المتوسط لمعدل النمو خلال الأعوام المقبلة. ويشكل إطار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الذي أطلق في عام ٢٠١٣ من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر قاعدة قوية لطموحنا التوقعات الاقتصادية لميانمار لا تزال قوية.

إن ميانمار بلد متعدد الأعراق ومتعدد الأديان تكفل فيه حرية الدين في دستور الدولة. وتوجد دور العبادة للأديان المختلفة جنبا إلى جنب في جميع أنحاء البلد حيث تشارك الطوائف السكن في الأحياء نفسها. وتغيرت الحالة في ولاية راخين. ولم تنجح الحكومة في منع وقوع أية أعمال عنف جديدة فحسب بل بدأت أيضا تعزيز ثقافة للسلام من خلال الحوار بين الأديان والمحادثات فيما بين الطوائف وقادتها. وأعيد استتباب السلام والاستقرار.

وفي هذه اللحظة التي أتكلم فيها، تقوم أكثر من ٢٠ منظمة للمعونة بتقديم المساعدات الإنسانية وغيرها من المساعدات في ولاية راخين. ونشكر الشركاء الإقليميين والدوليين على مساعدتهم الكريمة في تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات إعادة التوطين وإعادة الدماج والتنمية. وتحظى مجموعة الصداقة بين الأديان في ميانمار بتشكيل على نطاق البلد وهي مؤلفة من ممثلين لجميع الأديان. وتعقد المجموعة اجتماعات شهرية وتوجه رسائل السلام والوئام إلى الجمهور. كما تقوم بزيارات إلى المواقع الدينية وتقدم المساعدة للمحتاجين عند الضرورة. وتضطلع العديد من منظمات المجتمع المدني بدورها في تضييق شقة الخلافات بين الطوائف المختلفة.

ويمثل إحلال السلام شرطا لازما لتحقيق المصالحة الوطنية وركيزة أساسية لبناء مجتمع ديمقراطي جديد في ميانمار. ولن تزدهر الديمقراطية في حالة انعدام الأمن. فبدون السلام لا يمكن استمرار التنمية الاقتصادية. وبهذا الاقتناع القوي، مد الرئيس ثين سين يده بغصن الزيتون إلى الجماعات المسلحة بعد وقت قصير من توليه السلطة بهدف بناء السلام المستدام والدائم في ميانمار.

وما فتئت المفاوضات جارية لتحديد التوقيت والطرائق للتوقيع على اتفاق لإطلاق النار على نطاق البلد. والحكومة، من جنبها، على استعداد للتوقيع على الاتفاق وتنتظره بصبر. ويحدونا الأمل في التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار على

نطاق البلد في القريب العاجل. وحينئذ سنواصل المناقشات بشأن إطار الحوار السياسي. ونقدر اهتمام المجتمع الدولي بعمليتنا للسلام ودعمه لها.

لقد ظل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مدرجا دائما في جدول أعمالنا. وأسهمت الإصلاحات الأخيرة في ميانمار في قدرة الشعب على التمتع بشكل أفضل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأُعيد تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار، التي أُنشئت للمرة الأولى في عام ٢٠١١، تمشيا مع مبادئ باريس بعد إقرار ميانمار لقانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار في عام ٢٠١٤.

وما فتئ توسيع المجال لإعراب السكان عن وجهات نظرهم وآرائهم أحد أهم التطورات البادية للعيان في ميانمار. ومنح المزيد من حرية الإعلام في جميع أنحاء البلد بإلغاء الرقابة على الصحف والسماح بإصدار الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية. كما أحرزت ميانمار تقدما كبيرا في توسيع الحق في التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات.

وكان توقيعنا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تموز/يوليه ٢٠١٥ وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الخاص بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة في ٢٨ أيلول/سبتمبر دليلا واضحا على ارتفاع مستوى حقوق الإنسان في ميانمار.

وعانت ميانمار من وقوع كارثة طبيعية مدمرة في أواخر تموز/يوليه وآب/أغسطس في أعقاب الإعصار كومين. والأضرار التي ألحقتها الفيضانات والانهيالات الأرضية الناجمة عن الأمطار الغزيرة هذا العام أكثر شدة وأوسع نطاقا من الأضرار التي سببها إعصار نارغيس قبل سبعة أعوام. ونقدر المساعدة الكريمة التي قدمها للسكان المتضررين البلدان الصديقة القريبة والبعيدة، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

إن هذا العام، ٢٠١٥، بالغ الأهمية لميانمار إذ أننا نجري الانتخابات العامة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وستكون الانتخابات المقبلة شفافة وحرة ونزيهة. وبهذه الصفة، تعمل الحكومة بالترافق مع أصحاب المصلحة المحليين والشركاء الدوليين.

وخلال الأعوام الأربعة والنصف الماضية، تمكنا من تعزيز السلام والاستقرار وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في البلد. وقد يكون البعض غير راض عن سرعة خطى عمليتنا للإصلاح.

مع ذلك، لا يمكن إنكار أننا تمكنا من تهيئة ظروف اجتماعية – اقتصادية وسياسية أفضل، ومن تعزيز المصالحة الوطنية من خلال ثقافة الحوار، وتوسيع حيز المجتمع المدني في بناء الدولة.

وفي الختام، من المهم تسليط الضوء على أن عملية الإصلاح الديمقراطي في ميانمار تكتسب زخماً وتتحرك في الاتجاه الصحيح. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم إلى ميانمار بطريقة موضوعية وبناءة. وسنظل ملتزمين التزاماً تاماً لا هوادة فيه بالجهود التي نبذلها من أجل السلام والديمقراطية والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية الشاملة لشعب ميانمار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة عائشة بولاما كاني، وزيرة الدولة في النيجر، ووزيرة الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي والنيجريين في الخارج .

السيدة كاني (النيجر) (تكلمت بالفرنسية): من دواعي السروري الحقيقي وعظيم الشرف أن أتكلم أمام الجمعية العامة في هذا الاحتفال التاريخي بالذكرى السبعين الأمم المتحدة. أولاً، أود أن أوجه تهنئتي الحارة لكم سيدي على انتخابكم المتميّز لرئاسة الجمعية العامة في دورتها العادية السبعين. إن خبرتكم الواسعة في المسائل الدولية والبرلمانية،

بالإضافة إلى قيادتكم الشخصية والمهارات المهنية البارزة، هي ضمانة للنجاح عملنا.

وأود أيضاً أن أشيد بسلفكم، السيد سام كاهامبا كوتيسا، على رئاسته الرائعة للدورة التاسعة والستين. وأعيد تأكيد امتنان وفد بلدي للأمين العام بان كي - مون على الاهتمام الخاص الذي أبداه دائماً في السعي إلى إيجاد حلول للتحديات العديدة التي تواجهها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

إن هذه الدورة تاريخية، كما قلت في وقت سابق، والموضوع الذي اخترتموه، سيدي الرئيس، للمناقشة العامة هذا العام - ”الأمم المتحدة في عامها الـ ٧٠: الطريق إلى الأمام من أجل السلام والأمن وحقوق الإنسان“ - جاء في الوقت المناسب تماماً لأنه نداء للتقييم والنظر إلى مستقبل عمل الأمم المتحدة في آنٍ واحد لخدمة السلام والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة أن المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة اجتازت اختبار الزمن وأن الأمم المتحدة حققت العديد من النجاحات التي تضاف إلى رصيدها.

وفي مجال السلم والأمن الدوليين، اضطلعت المنظمة بدور محمود في حل نزاعات ومنع أخرى من الوقوع، ولا سيما مع إنشاء الدبلوماسية الوقائية في عام ١٩٩٧. إن اعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام ٢٠٠١؛ واعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦؛ واستئناف عمل مؤتمر نزع السلاح بهدف التوصل إلى توصيات بشأن نزع السلاح النووي والتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية؛ وإبرام معاهدة تجارة الأسلحة في الآونة الأخيرة؛ تشهد جميعها على مضي الأمم المتحدة قدما نحو تحقيق أهدافها.

وفيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين أو إعادة إحلالهما، يجري الاضطلاع بعمليات حفظ السلام على نحو متزايد بمشاركة المنظمات الإقليمية وقد تطورت بصورة كبيرة من حيث النطاق والولاية من أجل التكيف مع الأزمات والنزاعات التي تزداد تعقيداً. وعلاوة على ذلك، ستناقش الجمعية العامة في الأسابيع المقبلة مناقشة متعمقة التقرير الجديد للأمين العام بشأن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر A/70/95). وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن النيجر تحتل المركز السابع عشر في العالم من حيث المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة، مع مشاركة ٨٢٦ ١ من رجالها ونسائها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ساهمت محكمة العدل الدولية، التي أنشأها ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، في المحافظة على السلام الدولي من خلال إصدار الأحكام والفتاوى في حلّ مجموعة متنوعة من النزاعات. وتثق النيجر بالمحكمة وقد لجأت إليها في منازعتين حدوديتين مع الدول المجاورة، الأمر الذي لم يسمح فحسب بتسويتهما بشكل دائم، بل وأكّد على حسن الجوار والتعاون مع هذه البلدان.

وفي السياق نفسه، فإن إبرام اتفاق في تموز/يوليه بعد مفاوضات بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا من جهة وجمهورية إيران الإسلامية من جهة أخرى، فيما يتعلق بالبرنامج النووي للأخيرة، هو في رأينا سبب حقيقي يبعث على الارتياح.

وفي الشرق الأوسط، لم يتم بعد حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي نشب بعد عدة سنوات من إنشاء الأمم المتحدة على الرغم من الخسائر الفادحة التي أوقعها في الأرواح البشرية، ومعظمها من المدنيين، والعديد من مبادرات الأمم المتحدة

وخطط السلام التي أطلقها أعضاء آخرون في المجتمع الدولي. وتواصل النيجر الوقوف مع الشعب الفلسطيني وتدعم جميع جهوده التي يمكن أن تؤدي إلى سلام شامل على أساس الحل القائم على وجود دولتين، دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة التي تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل والبلدان المجاورة. ولذلك سررنا في ٣٠ أيلول/سبتمبر بحضور رفع العلم الفلسطيني إلى جانب أعلام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي الشرق الأوسط أيضاً، إن الحروب المستعرة في سورية والعراق واليمن أسباب حقيقية تبعث على القلق. وقد ألحقت معاناة رهيبة بالمدنيين الذين أجبروا على التماس اللجوء في مكان آخر. وأدى ذلك إلى أزمات إنسانية تتمثّل في المأساة اليومية للمهاجرين في البحر الأبيض المتوسط وعلى امتداد الحدود الشرقية لأوروبا.

وفي أفريقيا، فالحالة الراهنة في جنوب السودان مصدر آخر للقلق البالغ على الرغم من الاتفاق الموقع في آب/أغسطس. وفي بوركينا فاسو، نرحب بالحل الناجح للحالة واستئناف التحول إلى الديمقراطية بفضل الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، نرحب بمنتدى بانغي للمصالحة الوطنية وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ نتائجه. ونعرب عن قلقنا البالغ، مع ذلك، فيما يتعلق بموضوع الأحداث الأخيرة التي يمكن أن تقوض الأمن واحترام جدول الأعمال المتفق عليه.

وفي مالي، وعلى الرغم من وجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان، تواصل الجماعات الإرهابية تنفيذ أعمالها الإجرامية ضد السكان المدنيين وقوات حفظ السلام. إن التوقيع في باماكو في ٢٠ حزيران/يونيه على اتفاق للسلام والمصالحة في مالي كان معلماً حاسم الأهمية في استعادة السلام والأمن والاستقرار وتهيئة ظروف مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي بأسره التنفيذ الفعال للاتفاق.

وفي ليبيا، لا تزال الحالة مقلقة جداً وتتطلب من المجتمع الدولي مشاركة أكبر وذلك لإقناع الشعب الليبي بالمصالحة والقتال سوياً ضد الجماعات الإرهابية التي تبث اليأس في جميع أنحاء البلد. ونرى كل يوم كيف تهدد أنشطتها المصالحة الوطنية الحقيقية، والتي هي شرط لا غنى عنه لإستعادة السلام والاستقرار وكفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يستحقها الشعب الليبي بكل شرعية.

وتمثل هذه الحالة أيضا تهديدا خطيرا للأمن في النيجر، البلد المجاور، بل لمنطقة الساحل والصحراء بأسرها.وفي هذا الصدد، يحدونا وطيد الأمل في أن تكلل بالنجاح عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام، برناردينو ليون.

ويضاف إلى تلك الحالات العامة للنزاع التطرف المقترن بالعنف والإرهاب الدولي اللذين يتخذان أبعادا مثيرة للقلق على نحو متزايد من جراء الحصول على الأسلحة الثقيلة والرغبة في حيازة الأراضي وزعزعة استقرار المنطقة إلى حد غير مسبوق. ومع ذلك، فإن من دواعي سرورنا تنامي وعي المجتمع الدولي بالخطر الذي يمثلانه، فضلا عن التزامه بمواجهته.ويواصل المجتمع الدولي بذل جهود كبيرة في التعبئة بهدف القضاء على هذه الآفة، سواء كان ذلك من جانب الأمم المتحدة عن طريق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أو الإجراءات التي تتخذها المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية كالاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والاتحاد الأوروبي أو منظمة التعاون الإسلامي.

وفيما يتعلق بتنظيم بوكو حرام الذي يعمل على تقويض السلام في حوض بحيرة تشاد، فإنه سوف يهزم بالتأكيد بفضل العمليات الفعالة للقوة المختلطة المتعددة الأطراف التي أنشأتها

الكاميرون، النيجر، نيجيريا، وتشاد، والأعضاء في حوض بحيرة تشاد، فضلا عن بنن.ونود أن نشكر أعضاء مجلس الأمن على بيانهم الصادر في آب/أغسطس الذي حث المجتمع الدولي على تقديم كل الدعم اللازم إلى دول المنطقة، وخاصة الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد، علاوة على بنن.والنيجر ملتزم من جانبه التزاما نشطا بمكافحة الإرهاب، ويعمل بالتعاون الوثيق مع شركائه على تعزيز لجنته الوطنية المعنية بمكافحة جميع أشكال الإرهاب، باعتبارها جزءا من الالتزام الإقليمي والدولي بمكافحة هذه الآفة.

وكما ذكر رئيس جمهورية النيجر، فخامة السيد محمد إيسوفو، بمناسبة الخطاب الذي ألقاه أمام الجمهور في جامعة هارفارد في ٣ نيسان/أبريل:

”إن ثالوث كلاوسفيتز المتمثل في الشعب والحكومة والجيش، الذي طالما كان السعي إليه دائما في الماضي فيما يسمى بالحروب الصناعية، يعمل الآن على أكمل وجه في الحروب غير المتكافئة التي يشنها الإرهابيون.وفي حين يزعم البعض أنهم يجاهدون باسم الله، فإن الإسلام دين للسلام والتسامح.ويدعو الإسلام المسلمين إلى طلب العلم كما قال النبي ولو في الصين، كي يتعلموا من المهد إلى اللحد.وعليه، فإن إرهابيي تنظيم بوكو حرام، شأنهم شأن جميع الإرهابيين، غير مسلمين، بل إنهم ألدّ أعداء الإسلام.ولهذه الأسباب، فلا مستقبل لتنظيم بوكو حرام الذي سيهزم لا محالة“.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فما زلنا نشهد منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ تطويرا هائلا للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان عبر إبرام العديد من الصكوك القانونية الدولية التي تكاد تشمل جميع الجوانب، بما في ذلك الحقوق الجديدة.وفي الوقت نفسه، أُحرز تقدم هام في تدوين القانون الدولي.

وفيما يتعلق بالتحدي المتمثل في الهجرة، فإن من دواعي سرورنا أن المجتمع الدولي يبدي اهتماما بالتصدي لهذه المسألة الهامة على النحو المناسب وعلى الصعيد العالمي.والنيجر بلد من بلدان المنشأ والبلدان المضيفة علاوة على كونه أحد بلدان العبور.ونرى أن من الضروري إيجاد الحلول الفورية الناجعة لوقف الهجرة غير المشروعة وتفكيك الاقتصاد الإجرامي الذي يكمن وراءها، فضلا عن حل المشكلة عن طريق التصدي للأسباب الجذرية للهجرة في بلدان المنشأ، وهي أسباب ذات طابع اقتصادي ومناخي، وقد تكون ذات طابع سياسي في بعض الأحيان بسبب سوء الحكم.

وفي مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد قدمت منظومة الأمم المتحدة المساعدة التقنية وبناء القدرات، فضلا عن تنفيذ المشاريع الإنمائية في البلدان النامية عبر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الوكالات والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لها.ويسرني أن أشير إلى أن منظومة الأمم المتحدة ما زالت تعمل بصفتها شريكا محايدا وموثوقا به في دعم الحكومات، في ذات الوقت الذي تساعد فيه قياداتها في الوفاء بالتزاماتها الدولية وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية.

لقد انضم النيجر إلى الأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ برعاية من تونس التي نشيد بها على صداقتها المستمرة ونحن نحتفل بالذكرى السبعين لإنشاء منظمتنا المشتركة هذه.ومنذ ذلك الحين، ما فتئ النيجر يبدي عزما في الالتزام بالتضامن الدولي.ونرحب بهذه المناسبة بنقطة التحول الجديدة للأمم المتحدة الرامية إلى تجاوز الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التغيرات الأساسية في كوكبنا، كيلا تكون أهداف التنمية المستدامة مجرد خطابة لا أكثر، وأن تكون التزاما جديا بتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

إن الالتزام الجديد بالعمل إنما هو التزام إزاء شعوب العالم التي يجب أن نوفر لها السلام والاستقرار والتنمية.وهو التزام

بتعزيز روح المشاركة والتضامن على الصعيد العالمي، ويمثّل قوة دافعة لكسر حواجز عدم المساواة بين الدول وفي داخلها. وأخيرا، يتعلق الأمر ببناء عالم أكثر عدلا وإنسانية.وعليه، يرى النيجر أنه يجب تنفيذ ” تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ بصورة فعالة.

ولن تكون جميع الالتزامات التي وقّعنا عليها مجدية إلا إذا كانت جزءا من تضامننا النشط وشراكتنا المتجددة.ويجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة جهة فاعلة هامة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩، بما في ذلك وسائل التنفيذ وآلية استعراض المتابعة.وآمل أن تمكّن جميعا من إحراز تقدم يتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية، وتسهم في مواجهة التحديات التي نواجهها في بلوغ المستقبل الذي نصبو إليه، ألا وهو تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للجميع. وآمل أيضا أن يأخذ تنفيذ الخطة في الاعتبار بالصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية والمناخ.

ونرحب أيضا بخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، التي اعتمدت في تموز/يوليه، والتي كرر فيها الشركاء التزامهم بدعم البلدان النامية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل والتنمية المستدامة، لا سيما عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية المستمرة التي يمكن التنبؤ بها، وغيرها من مصادر التمويل العام والخاص.

وفي حين أن الجراح التي خلّفتها برامج التكيف الهيكلي في عقدي الثمانينات والتسعينات لم تندمل بعد، فقد ألحقت الأزمة الاقتصادية والمالية في عام ٢٠٠٨ أضرارا بالغة بالنمو الذي تحقق في وقت مبكر من الألفية الجديدة.ولحق الضرر الأكبر باقتصادات البلدان النامية، وخاصة أشدها ضعفا، كالبلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.وأود أن أشدد في هذا الصدد، على أهمية إسراعنا بالتنفيذ الشامل للالتزامات الواردة في برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية.

ونأمل أيضا أن يضع مؤتمر القمة المقرر عقده في باريس صكا قانونيا ملزما يشمل خطوات فعالة للتخفيف من الآثار المترتبة عن تغير المناخ، بما في ذلك تدابير التكيف لهذه البلدان اتساقا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته.

وفي الوقت نفسه، ينبغي الوفاء بالالتزامات المقطوعة فيما يتعلق بصندوق المناخ الأخضر وتكثيفها. ونحن نرحب بكل الجهود التي تبذلها الحكومة الفرنسية تحت قيادة الرئيس فرانسوا هولاند لضمان نجاح الاجتماع التاريخي القادم بشأن المناخ.

ولا بد لنا أيضا من مضاعفة جهودنا فيما يتعلق بالالتزامات المتعهد بها في إطار خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، والتدابير التي تقررها الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في باريس.

والنيجر تواصل تنفيذ برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمتد تطبيقه حتى نهاية هذا العام، ويهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي ووصول سكان النيجر كافة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويلي ذلك تنفيذ برنامج جديد للتنمية، يعرف بـ ”رؤية ٢٠٣٥“، مع التركيز على النمو الشامل للجميع. ولذلك، من المهم أن تكون هناك تعبئة مناسبة للوسائل المالية والمساعدة على بناء القدرات وتسهيل التجارة والتكنولوجيا والاستثمار الخاص.

وعلى الصعيد السياسي، نحن عازمون على ترسيخ الحكم الديمقراطي الرشيد وتعزيزه باعتباره عاملاً أساسياً لكل التنمية. وفي هذا السياق، سنعقد في أوائل عام ٢٠١٦ سلسلة من الانتخابات لتجديد ولايات مؤسساتنا. وانتخاباتنا الرئاسية

والتشريعية والمحلية ستكون شفافة وحرة وجامعة. وأدعو كل شركائنا لدعم النيجر في ذلك الاستحقاق لترسيخ الديمقراطية في بلدي.

يحتاج النظام الدولي أيضا إلى الحوكمة الديمقراطية. وهذا الأمر ضروري بشكل خاص لأن من المعترف به بوضوح أن المشاكل التي نواجهها عالمية النطاق، وبالتالي فهي تستحق أن تكون الاستجابات لها على نفس النطاق، ومن خلال تعددية أطراف شاملة. وينبغي اغتنام فرصة الذكرى السبعين للأمم المتحدة لدراسة الكيفية التي تعمل بها وإحراز تقدم في تحديد التعديلات اللازمة لكي يتسنى للمنظمة، ومجلس الأمن بالذات، التعبير عن الواقع الحالي لعالمنا. فأفريقيا، التي لم تكن حاضرة عندما أنشئت الأمم المتحدة لأنها كانت لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية، ينبغي لها تصحيح الإجحاف التاريخي الذي حاق بها فيما يتعلق بتمثيلها في مجلس الأمن. ووفقاً لتوافق إيزولويني، واتساقاً مع مداولات الاتحاد الأفريقي، ينبغي أن تمثل قارتنا في فئتي العضوية بمقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تنشيط الجمعية العامة – الهيئة المرموقة والأكثر تمثيلا – حتى يتسنى لها أداء دورها في إيجاد حلول للتحديات المختلفة وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق.

والنيجر تؤمن بتعددية الأطراف والتضامن الدائم بين الشعوب وفضائل الحوار بين الدول. وبموجب تلك المبادئ، نثني على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، ونأمل أن تتزامن الذكرى السبعون للأمم المتحدة مع إنهاء الحظر الاقتصادي المجحف للغاية المفروض على الشعب الكوبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليومبو دامتشو دورجي، وزير الخارجية في بوتان.

السيد دورجي (بوتان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنقل إلى أعضاء الجمعية العامة التحيات الحارة لصاحب الجلالة ملك بوتان. كما أود أن أهنئكم على انتخابكم، سيدي الرئيس، وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل في أداء مسؤولياتكم. وأود أيضا أن أشكر السيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، على قيادته القديرة خلال العام الماضي، ولا سيما في التوجيه إلى خاتمة ناجحة لمفاوضات معقدة بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ١/٧٠). أود كذلك أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون، وفريقه لجهودهم الدؤوبة للمضي قدماً في عمل المنظمة المتعدد الجوانب خلال العام الماضي.

وفي سنتها السبعين، فإن الأمم المتحدة، مدعومة بتعددية الأطراف والمساواة في السيادة بين الدول، ما زالت لا غنى عنها. وهي تجسد الإرادة الجماعية للبشرية وضميرها من أجل عالم أكثر سلاماً وأمناً وازدهاراً. ووجودها يعكس التزامنا الدائم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهي توحد الدول كافة – كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها – للعمل معاً من أجل تحقيق أهدافنا وتطلعاتنا المشتركة.

وعلى مدى العقود السبعة الماضية، أوفت الأمم المتحدة بالكثير مما وعدت به في ميثاقها، ولا يسعنا إلا أن نثني على إنجازاتها: من إنقاذ ملايين الأرواح من خلال جهود الإغاثة وتحصين الأطفال والقضاء على الجدري ومكافحة الإيدز، إلى إطعام الملايين كل عام في البلدان المتضررة من الحرب والنزاع والكوارث الطبيعية؛ ومن التفاوض بشأن اتفاقات السلام وإجراء عمليات حفظ السلام إلى النهوض بالديمقراطية وتهيئة نظام دولي لحقوق الإنسان؛ ومن مكافحة تغير المناخ والحد من الفقر المدقع إلى منع انتشار واستخدام الأسلحة النووية. وتلك وغيرها من إنجازات الأمم المتحدة جديرة بالتنويه حقاً.

ولكن، مع احتفالنا بتلك الإنجازات، سيكون من المفيد لنا أيضاً استعراض حالة عالمنا المترابط والطريق أمام المنظمة. ففي كل يوم تواجهنا أدلة دامغة تبين أننا بعيدون عن تحقيق مسعانا

إلى السلام والأمن والرخاء والكرامة الإنسانية للجميع – سواء كان ذلك بفعل النزاعات أو أعمال الإرهاب، والمخزونات من أسلحة الدمار الشامل التي لا يمكن تصورها، وأوجه التفاوت التي لا تزال قائمة داخل الدول وفيما بينها، والتوقعات المتزايدة للبلايين الذين يعيشون على هوامش الوجود، أو تغير المناخ الذي يهدد بقاءنا ذاته – والفشل في معالجة تلك التحديات العالمية المترابطة ليس خياراً.

ويجب أن يترادف السلام وحقوق الإنسان مع التنمية المستدامة. وخلال السنوات القليلة الماضية، استعرضنا حالة عالمنا وشعوبنا وكوكبنا. وكان الاستعراض شاملاً للتحديات والفرص. وبروح التعاون الذي ظن الكثيرون أنه مستحيل، اعتمدنا خطة طموحة وتحولية للتنمية المستدامة. وقد آن الأوان لترجمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى إجراءات جادة وملموسة، فردياً وجماعياً.

وبوتان، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة، قبل ٤٤ عاماً، في ظل القيادة الحكيمة والمقتدرة لملوكنا، يسعى شعبها إلى تحقيق الرؤية والأهداف المكرسة في الميثاق. واسترشاداً بفلسفتنا التنموية ”السعادة القومية الشاملة“ وهي في جوهرها التنمية مع الحفاظ على القيم، نعمل باستمرار لضمان أن يبقى السلام والأمن والسعادة والرفاه لشعبنا في صميم جهودنا الإنمائية دائماً.

ويوتان حققت معظم الأهداف الإنمائية للألفية. تم تقليص نسبة الفقر إلى ١٢ في المائة. ومعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية لدينا بلغ قرابة ١٠٠ في المائة، وارتفع متوسط العمر المتوقع إلى ٦٨ عاماً. ولا نزال معقلاً للحفاظ على البيئة حيث يشمل الغطاء الحرجي ٧٢ في المائة من أرضنا. وجهودنا لحماية البيئة تعززها ولاية دستورية تقضي بالحفاظ على حد أدنى بنسبة ٦٠ في المائة من أرضنا تحت الغطاء الحرجي في كل الأوقات.

وإنجازاتنا لم تكن لتتحقق من دون الحكم الرشيد. فقد وطّدنا الديمقراطية بنجاح على مرّ العقود في ظل القيادة المستنيرة لملوكنا.

يعتمد السلام والأمن وحقوق الإنسان على اتباع نهج إنمائي شامل وكامل، يجعل الناس والبيئة محوراً له. وفي عام ٢٠١١، قادت بوتان اتخاذ القرار ٣٠٩/٦٥، المعنون ”السعادة: في سبيل توخي نهج شامل تجاه التنمية“. وبعد ذلك بسنة، سعدنا بمقرِّر الجمعية العامة اعتبار ٢٠ آذار/مارس كل عام بمثابة اليوم الدولي للسعادة. فالسعي إلى تحقيق السعادة هدف إنساني أساسي، يجسد روح خطة عام ٢٠٣٠. ونحن جاهزون لتبادل خبرتنا المتعلقة بإجمالي السعادة الوطنية والإسهام في الخطاب المتزايد بشأن نماذج التنمية ومؤشراتها الكلية.

ومع أننا لم نسهم سوى بأقل القليل في أسباب تغير المناخ، فإننا، شأن أقل البلدان نمواً الأخرى، من بين البلدان الأكثر ضعفاً أمام تأثيراته السلبية. وعلى الرغم من مواردنا المحدودة ومتطلبات التنمية المتنافسة، فإنَّ بوتان تبقى ملتزمة بالحفاظ على تراثنا الطبيعي، وما فتئت في الحقيقة تسهم بأكثر من نصيبها العادل في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ. وفي عام ٢٠٠٩، تعهَّدت بوتان بأن تظل بلدا متعادلا من حيث الأثر الكربوني طوال الوقت. وقد أوفينا بهذا الوعد. ونتوقع أنه من خلال بيع الطاقة الكهرمائية النظيفة، ستكون لدى بوتان بحلول عام ٢٠٢٥ القدرة على تعويض نحو ٣٥ مليون طن من الكربون سنوياً في المنطقة. وهذا ليس أمراً هيِّناً، إذا أخذنا في الاعتبار أنَّ انبعاثات بوتان تشكل أقل من ٧ في المائة من هذا الرقم. ويسرني أن أذكر أنَّ بوتان قد صادقت في هذا الأسبوع على تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو وقدَّمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مساهماتها المعتزمة المقررة وطنياً.

ولدعم عمل الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين، بدأت بوتان في عام ٢٠١٤ المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونبقى شريكا ملتزماً، ونعمل على تعميق وتوسيع مشاركتنا مع الأمم المتحدة في حفظ السلام. واليوم، فإننا نعتز أيما اعتزاز بأنَّ حفظة السلام البوتانيين منتشرون ويخدمون في تسع بعثات لحفظ السلام.

ولا ريب لدينا في أنَّ تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ خلال فترة السنوات الـ ١٥ المقبلة سيكون تحدياً هائلاً. وتحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب من البلدان، المتقدمة النمو والنامية على السواء، تقييم استراتيجياتها الإنمائية الحالية والشروع في إصلاحات واسعة النطاق لتنفيذ الخطة. وبالنسبة لبلد مثل بوتان، وهي بلد غير ساحلي ومن بين أقل البلدان نمواً، فإنَّ التصدي للتحديات سيستدعي نُهُجاً مبتكَرة ومبتدَعة للاستفادة من التقدم الذي أحرزناه حتى الآن.

والتحدي الرئيسي الذي نواجهه هو بناء اقتصاد أخضر متين ومستدام، يضمن عمالة مجزية لشبابنا ونمواً شاملاً للجميع ويعزِّز الاعتماد على النفس. واقتصادنا، ذو القاعدة الصناعية الضيِّقة والذي يعتمد بشدة على قطاع وحيد، يواجه تحديات اقتصادية كلِّية غير مسبوقة على الرغم من فترات مطوَّلة من النمو الاقتصادي القوي خلافاً لذلك. وإعادة التوجيه الدقيقة لاقتصادنا أمر حتمي إذا أردنا ضمان أن تكون تنميتنا المستقبلية شاملة للجميع ومستدامة على نحو ما تتوخاه خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، سيكون الدعم والتعاون المتواصلان من قِبَل شركائنا في التنمية أساسيين في سعينا إلى اتباع نُهُج مبتكَرة لكي نوازن طموحاتنا البيئية واحتياجاتنا الإنمائية. ويتَّسم ذلك بمزيد من الأهمية مع تقدُّم بوتان نحو التخرُّج من فئة أقل البلدان نمواً، وذلك لضمان استدامة المكاسب الإنمائية التي أُحرِزت بمشقة.

وأود أن أؤكد الأهمية الحيوية للتعليم في تحقيق خطتنا التحويلية. فلن يكون من الممكن بلوغ العديد من أهداف التنمية المستدامة إذا لم نستثمر بلا هوادة في بناء نظام تعليمي حيوي وذي صلة في بلداننا، نظام يزوِّد أطفالنا وشبابنا بالقيم الصحيحة والمعرفة والمهارات التي تجسِّد تطلعاتنا وأهدافنا. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نلاحظ أنَّ ضمان تعليم جيد النوعية وشامل ومنصف للجميع هو هدف بحدِّ ذاته في خطة عام ٢٠٣٠. وإذ نمضيِّ قدُماً، يجب أن يبقى الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة في صدارة تخطيطنا وتنفيذنا للاستراتيجيات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقطاع التعليم الذي منحته بوتان دائماً أولوية عليا سيحظى بتركيز خاص لدى إدراجنا خطة عام ٢٠٣٠ في استراتيجياتنا وخططنا الوطنية. ونأمل أن يشاطرنا شركاؤنا في التنمية شعورنا بالأولوية والحاجة الملحة في هذا المجال الحيوي، وأن يدعموا جهودنا لضمان أن تكون ذات فائدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

إنَّ خطة عام ٢٠٣٠ تحدد رؤية وأهدافاً للتنمية المستدامة طموحة بالضرورة. ولا ريب لدينا في تعقيد وضخامة المهمَّات اللازمة لتنفيذها. فالأمر يستدعي تفكيراً جديداً منهجياً ومنظوراً طويل الأمد في تخطيطنا. وسيقتضي شراكات عالمية صادقة وموارد قابلة للتنبُّؤ وتعاون كل أبناء شعبنا والتزامهم.

وسيكون الاختبار الحاسم الأول لالتزامنا بالعمل بشأن خطة عام ٢٠٣٠ ما إذا كنا سنتوصل إلى اتفاق طموح ومُلزِم قانوناً في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. ويجب أن يستند ذلك الاتفاق بثبات إلى مبادئ الاتفاقية، بما يشمل مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة.

تولَّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فورنِل (إكوادور).

إنَّ قراراتنا في باريس يجب أن تكون مدفوعة بآخر ما توصل إليه العلم. والأدلة لا جدال فيها. فاتباع مسار

للانبعاثات يقودنا إلى زيادة تتجاوز ١,٥ درجة مئوية قياسا بمستويات ما قبل المرحلة الصناعية سيكون ذا آثار غير متناسبة ولا رجعة فيها على الفئات الأكثر ضعفاً بيننا. والاختبار الثاني لالتزامنا بالعمل هو ما إذا كنا نستطيع الوفاء بوعودنا وتعهُّداتنا بشأن سبُل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأخيراً، هل نستطيع إحراز تقدم ملموس في مجال إصلاحات الأمم المتحدة؟

إنَّ التقدُّم الحقيقي في تنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أساسي لضمان آليةٍ قوية لتنفيذ الخطة. وعلاوة على ذلك، يجب إصلاح مجلس الأمن لكي يجسِّد الوقائع الجغرافية السياسية الحالية عبْر بدء مفاوضات مستندة إلى نص على أساس المقرَّر ٥٦٠/٦٩، الذي اتخذ بتوافق الآراء.

واعتماد خطة عام ٢٠٣٠ يتيح لنا فرصة تاريخية نستنهض فيها بحقٍّ روح التضامن العالمي وقيمنا المشتركة من أجل أبنائنا وكوكبنا. وبعبارات صاحب الجلالة ملك بوتان،

”فلنضع مصلحة البشرية، لا السكان الوطنيين والدوائر الانتخابية، فوق كل المصالح الأخرى. ولنجازف سياسيا ونتَّخذ قرارات قوية في تلبية احتياجات البشرية. والردُّ على المشاكل العالمية سيكون أقرب منالاً حين نستوعب تلك البساطة العالمية – ذلك الإحساس بالكوكب المشترك والمصير المشترك لأولئك الذين يسيرون على ظهر هذا الكوكب. إننا بحاجة إلى سعي إنساني مشترك، لا مجرَّد تغيير تفاوضي“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد توكيلينا فينيكازو، وزير الخارجية والتجارة والسياحة والبيئة والعمل في توفالو.

السيد فينيكازو (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن توفالو حكومة وشعبا، يشرفني ويسرني حقاً الإدلاء بهذا البيان في الجمعية العامة في دورتها السبعين. أهنئ الرئيس على انتخابه، وأتمنى للجمعية النجاح والتوفيق تحت قيادته وتوجيهه. فليبارك الله فيه ويحفظه هو وأممنا المتحدة.

أود أيضا أن أشكر الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد سام كوتيسا، على تقديم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وعلى النجاحات الجوهرية الأخرى الكثيرة التي تحققت في عام ٢٠١٥ بانتقالنا من عصر الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. أننا نحيي جميع رؤساء مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عُقدت في سنداي بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وبشأن تمويل التنمية التي عُقدت في أديس أبابا والقمة التي انعقدت في الأسبوع الماضي لاعتماد خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. ونشكر جميع الدول الأعضاء وأعضاء المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية التي ساهمت في الحوارات والمفاوضات وصياغة المسؤوليات. أود أيضا أن أشيد بالأمين العام بان كي – مون ومدراء الإدارات لديه، والأمانة العامة وجميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والموظفين وحفظة السلام الذين يقدمون لمواطني العالم أفضل ما لديهم من خدمات وطاقة والتزام.

مضى على وجود هذه المؤسسة المقدسة ٧٠ عاماً من الحياة الناجحة، واستنفدنا أيضا ١٥ عاماً من عمر الأهداف الإنمائية للألفية. لقد أضحينا منارة رئيسية تبرز مدى أهمية وفعّالية تعددية الأطراف وتبرز هذا الاتحاد الرسمي، أي الأمم المتحدة. ما فتئت الرؤى النبيلة والمبادئ ذات الصلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة حيوية بالنسبة للأجيال المتعاقبة التي تتوق إلى السلام والأمن والازدهار. إن الأهداف الإنمائية للألفية أنقذت ملايين البشر من الجوع والفقر. وأصبحنا الآن أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية، وأكثر تواصلا، وأكثر تعاونا وأكثر وعيا بالقضايا العالمية، وبالتأكيد قاومنا الإغواء بشن حرب شاملة في العالم.

مع ذلك يجب علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا وأن نقر بوجود إجحافات مستمرة، وتكرار لانعدام الأمن، وابتلاء العالم بالمحن مما يتطلب منا اهتماما عاجلاً. وعلى الصعيد العالمي يوجد عدد كبير منا ”نحن الشعوب“ لا يزال بلا مأوى، وعاطل عن العمل، مع تزايد كبير في أعداد النازحين وعديمي الجنسية. فكثير من الناس محرومين من فرص التعليم والخدمات الصحية، إن لم تكن قد ضاعت تلك الفرص، وكثير منهم لا يزالون يواجهون مستقبلا لا أمل فيه، وهكذا أصبح التطرف خيارا بديلا بالنسبة لتلك الأرواح المشوشة.

باختصار، ما زال العديد متخلفا عن الركب. كما ندرك تماما، فإن المسنين، والنساء والشباب، والمعوقين والأطفال الصغار في العادة هم المحرومون والذين تسُلب حقوقهم الأساسية بوصفهم بشرا في هذه الأوضاع المتردية. يجب أن تكون لدينا استجابة صادرة عن أمم متحدة. لا بد لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع أهدافها الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩، من أن تلبي تطلعات الناس. فكل طفل، وكل امرأة، وكل مواطن وكل مجتمع ينبغي أن يعرف أهداف التنمية المستدامة، فجميعهم لهم حقوق بموجب هذه الأهداف. ويتعين التعريف بتلك الأهداف على أوسع نطاق ممكن بين جميع مواطني العالم من خلال ما حققناه من تقدم تكنولوجي في ميداني المعلومات والاتصالات بحيث يتسنى للجميع فهمها وتملكها والالتزام بها. ويجب أن تحقق الأهداف المساءلة من جانب قادتنا وشركائنا في التنمية، والقطاع الخاص، والهيئات الدينية وجيل الشباب.

يجب أن نطمح إلى تحقيق نتائج ملموسة في جميع البلدان، وأن يشارك الجميع في اتخاذ القرارات وتنفيذها وفي المكاسب المستمدة منها. ويتعين على كل بلد أن يأخذ بزمام الأمور وينطلق بمساعيه التي تناسب ظروفه وقدراته الخاصة. فلا يمكن لأهداف الأمم المتحدة وأهدافنا العالمية أن تكون فعّالة إلا بقدر ما نقوم به من أعمال إيجابية على الصُعد الوطنية والإقليمية معا. إن ما نفعله من أجل شعبنا هو الذي سيحدث فرقا. فنحن الذين نصنع نجاح الأمم المتحدة.

إن توفالو بوصفها من أقل البلدان نمواً وإحدى أصغر الدول الجزرية الصغيرة النامية، تدرك تماما مسؤولياتها بموجب خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، كما فعلت أيضا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية ونعتزم استضافة قمة وطنية في تشرين الثاني/نوفمبر للمساعدة على تطوير خطتنا للتنمية المقبلة. سنعمل على موائمة أولوياتنا الوطنية وإطار التعاون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ التي ننتمي إليها مع الخطة الأقاليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية، ودمجها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تواجه جزرنا الصغيرة العديد من المعوقات الهيكلية ومواطن الضعف. ولا يزال ارتفاع مستوى سطح البحر يغمر الكثير من سواحل جزيرتنا الصغيرة ومزارعنا لإنتاج المواد الغذائية. تلك مسألة أمن، ومهمة عاجلة تتناوب عليها الأجيال. وهي مسألة وجودية بالنسبة لتوفالو وسائر بلدان المحيط الهادئ، وكذلك بالنسبة للبلدان المأهولة بالعديد من السكان في السهول الفيضانية، وسوف تشرد الكثير من الناس. وفي حين يختار العديد من مواطنينا الهجرة بمحض إرادتهم بسبب القضايا الوجودية، فإن الهجرة لا تحل مشكلة الاحترار العالمي، والأمم المتحدة لا تعرِف المهاجرين بسبب تغير المناخ بوصفهم لاجئين. تلك معضلةً بالنسبة لنا في توفالو.

إن خطة عام ٢٠٣٠ لن تعني شيئا للكثير منا، نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية المنخفضة، إذا لم يتم التوصل في باريس في كانون الأول/ديسمبر إلى اتفاق بشأن تغير مناخ، اتفاق ذو مصداقية وطموح وعملي المنحى. لذلك لا بد لاتفاق باريس من خفض انبعاثات غازات الدفيئة والحفاظ على ارتفاع المعدل العالمي لدرجة الحرارة إلى أقل من ١,٥ درجة مئوية؛ وأن يقر بأن تغير المناخ مسألة تتعلق بحقوق الإنسان بالنسبة لأبناء توفالو ولملايين أخرى كثيرة، وهي مسألة أمنية ملحة

ومسألة وجودية؛ وأن ينص على الالتزام بمستقبل منخفض الكربون؛ وأن يتضمن هيكل للخسائر والأضرار للاعتراف بأن منع تغير المناخ التزام وطني للذين يلوثون البيئة، ويجب على الملوثين الحد من الانبعاثات أو الدفع مقابل التنظيف والتخفيف من حدة التلوث وتقديم المساعدة لأشد الناس ضعفا الذين يفتقرون إلى وسائل التكيف؛ وأن يوفر التمويل العام في الوقت المناسب وبوضوح من البلدان المتقدمة النمو بحيث تصل إلى مبلغ ١٠٠ مليار دولار من الأموال للتكيف مع تغير المناخ؛ ويجب أن يكون الاتفاق مطمئنا للقطاع الخاص من أجل الانتقال والاستثمار في الطاقة بنهج واضحة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ.

ستقدم توفالو مساهماتها الوطنية المقررة. ويجب أن ندرك جميعا بأنه ليس من واجبنا فقط تقديم تلك المساهمات، بل أيضا ضمان تحقيق تلك الأهداف المحددة. وهذ أمر يجب عدم التراجع فيه. ويجب أن تكون لدينا آلية استعراض جيدة لقياس معرفة ما إذا كنا نخفض الانبعاثات ولا نعمل على زيادتها من الناحية التراكمية.

والاستياء المتزايد من الصراعات المزعزعة للاستقرار، وأعمال العنف، والأعمال الوحشية الشريرة، وما يتصل بذلك من ظاهرة الإفلات من العقاب في جميع أنحاء العالم أمر يدعو إلى القلق. وعلينا أن نوفر الأمل والقيادة بغية التوصل إلى سلام دائم. ونحن نرحب بتقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام (انظر A/70/95)، الذي يدعو إلى التغيير والإصلاح، وبخطة عمل الأمين العام لتعزيز التسامح والمصالحة ومكافحة التطرف العنيف.

وترحب توفالو أيضا باعتماد نص بتوافق الآراء يرمي إلى المضي قدما في التفاوض بشأن الإصلاحات المتعلقة بمجلس الأمن. فالقرار الذي تم اتخاذه تأخر كثيرا، وأعطى زخما تمس الحاجة إليه جدا لإعادة تدوير المواقف والبيانات المعروفة التي تكررت في السنوات الثلاث والعشرين الماضية. ويجب أن ننهض بمجلس الأمن الأكثر تمثيلا للعضوية، وبالعالم الذي يتضمن المزيد من المسائل الأمنية المتباينة التي لا تحمد عقباها.

إن التوترات الاجتماعية والاقتصادية العالمية الأخيرة والمشاحنات التي تشهدها الأسواق تذكّرنا بأننا غير محصّنين بطبيعة الحال إزاء تكرار الأزمة المالية العالمية. فتكلفة الانتعاش المؤلم الذي يستغرق فترات طويلة، حتى في الاقتصادات الصغيرة النائية مثل توفالو، لا تزال حيّة في ذاكرتنا. ويجب على إطار أهداف التنمية المستدامة الجديد أن يكفل وضع تدابير للمساءلة وإنفاذها، خاصة بالنسبة إلى الفئات الثرية التي لا تُمسّ والتي تجهل التداعيات البعيدة المدى الناجمة عن جشعها، لا سيما تجاه صغار المستثمرين الحقيقيين.

وبوصفنا أمناء على المحيط الهادئ، فإن توفالو تؤيد تمام التأييد الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. ونحن جميعا دول محيطية لأن أكثر من ٧٠ في المائة من المياه الزرقاء تشكل كوكبنا وأمّنا الأرض. والمحيط الأزرق ليس بؤرة للتداعيات الناجمة عن النفايات النووية. وهو ليس مستودعا للنفايات الصناعية والعامة. وليس بساطا لنكنس أوساخنا ونخفيها تحته. ونحن في الجزر حذرين تجاه أهدافنا للتنمية المستدامة. فبدون محيط صحي، سيكون من الصعب تحقيق العديد من الأهداف المستدامة الأخرى. لا تعطي المرء سمكة لإشباع جوعه مدة يوم واحد فحسب، إنما أعط جيلا بأكمله محيطا صحيا فتشبع جميع الأجيال المتعاقبة إلى الأبد.

والنجاح في تنفيذ مبادرة الأمين العام التي تقضي بتوفير الطاقة المستدامة للجميع والتوعية بشأنها أمر حيوي بالنسبة إلى خطة عام ٢٠٣٠. والطاقة النظيفة تشكل أساس معظم أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وهي تعمل على تمكينها. ويجب علينا أن نتعاون في سعي مشترك لتوفير انتقال سلس من الوقود

الأحفوري إلى البدائل المتجددة، ولكفالة تحقيق أمن الطاقة تحقيقا كليا، وإمكانية الوصول إليها، والقدرة على تحمل كلفتها.

ونحن نتطلع إلى الانتقال السلس للتكنولوجيا والمهارات التقنية، وتطوير بنك التكنولوجيا وتوفير البيانات، وبناء القدرات المصمَّمة خصيصا للحالة الفريدة لكل بلد والسياق العائد له. ونقدّر تيسير وسائل التنفيذ والتمويل كما وردت في خطة عمل أديس أبابا.

وبالنسبة إلى أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة، يحظى تنظيم الصندوق الأخضر للمناخ وتنفيذه في الوقت المناسب، مع الحد الأدنى من البيروقراطية، بمنتهى الترحيب. ولكن بقدر ما نحتاج إلى تعزيز القدرات، والعلم، والبيانات، والتكنولوجيا الجديدة، يجب أن نماثلها بوجود قيادة نزيهة. والرسالة البابوية التي أصدرها قداسة البابا فرنسيس مؤخرا تقرّ بأن أدوارنا القيادية يجب أن تكون بعيدة عن المشاحنات السياسية، والخلافات على السلطة، والصراعات، والاختلالات التجارية، وسوء الحكم، والتمييز بين العرق ونوع الجنس، والمصالح الذاتية، والجشع، وعقلية تحقيق الربح فحسب، والجهل تجاه تدهور الطبيعة.

ونحن الشعوب بحاجة إلى زعماء جيدين يناصرون أهداف التنمية المستدامة ويخضعون للمساءلة. وفي توفالو، عقدنا حلقات دراسية تتعلق بالقيادة حضرها نوابنا، وأقرّت مدونة القيادة لجميع الذين يتقلدون مناصب قيادية على الصعيد الوطني. وبات المكتب المستقل لأمين المظالم يتحمل الآن تماما المسؤوليات الملقاة على عاتقه.

إن عملية رصد واستعراض التقدم الذي سوف نحرزه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات الخمس عشرة المقبلة أمر حيوي للحفاظ على خطتنا الانتقالية لكل بلد. لذلك، سوف يتصف دور المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالأهمية في الاستجابة للظروف المتغيرة والمتطورة لكل عضو ومنطقة، مع التأكيد على أن تكون خطة عام ٢٠٣٠ ذات قيمة مضافة، وفعالة، وتفي بالغرض.

ومعايير التخرج لأقل البلدان نموا وتطبيقها تتطلب التدقيق والاستعراض بشكل سليم، لأنها تميل صوب الحسابات الإحصائية بدلا من الوقائع الهشة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسوف تكون توفالو إلى الأبد دولة جزرية صغيرة نامية، مع خيارات مقيدة للإنتاجية والتجارة ووفورات الحجم. والواقع أننا نخسر أرضا بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. ولدينا نقاط ضعف اقتصادية واجتماعية وبيئية متداخلة عضويا. فلا يمكن تحليلها بعقلية منغلقة عند احتساب معايير التخرج.

في أوائل آذار/مارس، ألحق إعصار بام المداري الدمار بفانواتو، وتوفالو، وكيريباس، وجزر سليمان. ونظرا لانخفاض توفالو وصغر حجمها، كان الدمار فيها كبيرا، مما يؤكد على ضعفنا المتزايد إزاء الحوادث والكوارث الطبيعية المتزايدة وحدّتها. ولقد عُقد في فونافوتي خلال تموز/يوليه الماضي حوار رفيع المستوى بشأن إعصار بام المداري مع شركائنا في التنمية، طلبا لمساعدة جهود الإنعاش بمبلغ ٩٢ مليون دولار أسترالي. كذلك قدّمنا مشروعا شاملا إلى الصندوق الأخضر للمناخ، يرمي إلى ضمان وحماية شعبنا وأرضنا وبنيتنا التحتية على نحو أفضل في المدى الطويل عندما تقع مثل هذه الكوارث في المستقبل.

ونحن نشيد بتراجع حدة التوترات بين الجارتين القريبتين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا. ويحدونا أمل صادق في رفع الحصار المفروض على كوبا قريبا، واستمرار الحوار، والانتقال السلس، واستئناف الشراكات الاقتصادية في المستقبل القريب. ونشكر حكومة كوبا على تقديم المنح الدراسية للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية في قطاع الصحة، على الرغم من القيود الاقتصادية المفروضة عليها بسبب الحصار. وفي هذا العام، سوف يتخرج

ثمانية أطباء توفاليين من كوبا. فهذه الروح التعاونية تعطي ميثاق الأمم المتحدة معنى وقيمة حقيقيين.

وترحب توفالو أيضا بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الصين في تايوان لتعزيز السلام والرخاء في المنطقة والعالم. وما فتئت الحكومة والمنظمات غير الحكومية في تايوان تدعم باستمرار مختلف المشاريع الإنمائية والإنسانية مباشرة ومن خلال العديد من هيئات الأمم المتحدة المتخصصة، مثل جمعية الصحة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولقد أسفرت مشاريع البنية التحتية في تايوان، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات عن نتائج حقيقية وملموسة في توفالو. ولن نستطيع تحقيق الأهداف الطموحة التي وضعناها نصب أعيننا في خطة عام ٢٠٣٠ إلاّ إذا تم استخدام جميع الشراكات واحترامها.

أخيرا، تتعهد توفالو بدعمها الكامل للخطة الجديدة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وللجمعية العامة في دورتها السبعين، في إطار موضوع المناقشة العامة، ألا وهو ”الأمم المتحدة في ذكراها السبعين: التزام جديد بالعمل“. فلنعمل معا في سبيل إيجاد مستقبل يستوعب الجنس البشري بأسره، وفي سبيل شفاء كوكبنا وتأمينه للأجيال المتعاقبة. وإذا كنا طموحين إزاء تحقيق جميع أهدافنا للتنمية المستدامة، فلنعمل على ألاّ نكون أقل طموحا بالنسبة إلى الهدف ١٣ في باريس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دنيس موزيس، وزير الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في ترينيداد وتوباغو.

السيد موزيس (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): إنه ليشرفني شرفا عظيما أن أخاطب هذه الهيئة، وأقدِّم للرئيس، بالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية ترينيداد وتوباغو، التهانئ على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السبعين. ونعرب أيضاً عن تقديرنا لسلفه، معالي السيد سام كوتيسا، ممثل أوغندا، على المبادرات المثمرة العديدة التي طرحها بفعالية أثناء فترة ولايته.

لقد تولّى الرئيس زمام قيادة هذه الهيئة عند منعطف حاسم في حياة المنظمة. وهذه هي اللحظة المناسبة لإعادة تأكيد الرؤية التوجيهية لمؤسسيها، كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة، وإعادة تكريس أنفسنا لكي نكون أوفياء لسعينا المشترك لتحقيق أهداف السلام، الأمن، التنمية وحقوق الإنسان.

ولكن لدى تقييمنا أداء الأمم المتحدة وتأثيرها، يجب أن نتطلع أيضاً إلى المرحلة المقبلة في حياة هذه المنظمة الفريدة، في ضوء التحديات العديدة التي تواجه الحضارة الإنسانية عموماً، والمجتمع الدولي خصوصاً. وبناءً على ذلك، فإنَّ ترينيداد وتوباغو ترى أنَّ موضوع هذه الدورة – ”الأمم المتحدة في سنتها السبعين: السبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان“ – هو الأكثر ملاءمة والأنسب توقيتاً.

لقد اعتمدت الدول الأعضاء، في هذه القاعة ذاتها قبل بضعة أيام، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بصفتها الإطار الشامل الذي سيوجِّه التنمية العالمية للسنوات الـ ١٥ المقبلة. وكرر ترينيداد وتوباغو كلمات الأمين العام، ومفادها أنَّ خطة عام ٢٠٣٠ تشمل خطة عالمية تحولية ومتكاملة تبشِّر بنقطة تحوُّل تاريخية لعالمنا. واعتماد هذا الاتفاق التاريخي دليل على انتصار التعددية، وفي الواقع على قدرتها وإمكاناتها، ولا سيما أنها تؤكد على أنها خطة تتعلق بالشعوب، مع الوعد بعدم ترْك أحد يتخلف عن الركب. ويجب ألاّ تضيع هذه الخطة الطموحة والشاملة في الخُطَب المنمَّقة.

والمقاصد الرئيسية للأمم المتحدة هي صون السلم والأمن الدوليين، تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومعالجة المسائل

الاقتصادية والاجتماعية الدولية المُلِحَّة، مثل التنمية، بفعالية من خلال التعاون الدولي.

ومع أنَّ الأمم المتحدة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، نجحت في منع حرب عالمية أخرى، فإنَّ السلام يبقى بعيد المنال في بعض أجزاء العالم. والنزاعات والتوترات تؤثر سلباً على بلدان ومناطق بعيدة جداً عن مكان نشأتها المباشر، سواء من خلال الهجرة القسرية، تعطيل الخدمات العامة الأساسية، مثل الصحة والتعليم والمرافق الصحية أو بجعْل الممارسة المعتادة لأنشطة الأعمال مستحيلة.

إنَّ ترينيداد وتوباغو داعمة قوية لإصلاح مجلس الأمن، لتمكين تلك الهيئة من التصدي بشكل أفضل لمختلف التحديات الأمنية والتحديات الأخرى التي تواجه المجتمع الدولي حالياً. وهذه هي الحال بشكل خاص نظراً إلى حقيقة أنَّ الحرب في العالم المعاصر لم تعد حكرا على الدول القومية. والأطراف الفاعلة الأخرى، ذات النوايا الخبيثة، اكتسبت القدرة على تهديد الدول، وتنفيذ أعمال خسيسة يُراد بها التخويف ومواصلة تشكيل تهديد خطير للسلام والأمن الدوليين. لذا، يجب على الأمم المتحدة أن تتصدى بفعالية لتلك التهديدات، وبأسلوب مقبول لجميع الدول الأعضاء. ويمكن تحقيق ذلك إذا تمَّ إصلاح مجلس الأمن، لكي يجسِّد بحقٍ التنوع الذي يميز الأمم المتحدة ويجسِّدها اليوم.

وبالنسبة للدول الصغيرة مثل ترينيداد وتوباغو، يكتسي صون السلم والأمن الدوليين أهمية بالغة. ونحن ندرك جيدا أنَّ آفاقنا لتحقيق التنمية المستدامة ترتبط ارتباطا لا ينفصم بسلامة شعبنا وأمنه. لكنَّ قدرتنا على توفير ذلكما السلامة والأمن مستزَفة بشكل متزايد، نظراً لأنَّ ترينيداد وتوباغو تقع في منطقة شديدة التأثر بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن الآفات الملازمة لها.

وهذه التجارة غير المشروعة عابرة للحدود بطابعها، وترتبط إلى حد كبير بتجارة المخدرات وشبكاتها الإجرامية الدولية. وبناءً على ذلك، تؤيد ترينيداد وتوباغو والجماعة الكاريبية تأييداً كاملاً أهداف وغايات معاهدة تجارة الأسلحة، بصفتها آلية أساسية لمعالجة آفة تجارة الأسلحة غير المشروعة. ونحن نفعل ذلك لأننا ندرك تماماً، أنَّ الوجود المستمر لهذا الخطر على منطقتنا، يمكنه أن يقوِّض سلامنا وأمننا، ويحدَّ من تقدمنا نحو التنمية المستدامة إذا لم يتم التصدي له.

إنَّ ترينيداد وتوباغو تدرك أنه بينما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، ما زال المجتمع الدولي يكافح لتحقيق هدف القضاء التامّ على الأسلحة النووية. وترينيداد وتوباغو والأعضاء الآخرون في الجماعة الكاريبية ينضمُّون إلى بلدان أمريكا اللاتينية في الاحتفاء بالتزامنا المشترك بنزع السلاح النووي، عبْر جعْل منطقتنا المنطقة الأولى الخالية من السلاح النووي في العالم.

والعواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الخيار النووي اليوم لعدد كبير من الناس من مناطق مختلفة من العالم، يمكن أن تؤدي إلى معاناة واسعة الانتشار، وتشريد السكان والهجرة المتزايدة، ممَّا يقوِّض السلام والأمن والتنمية في العديد من البلدان والمناطق. وينبغي لهذه الحقيقة أن تجعل شعوب جميع البلدان الحائزة لتلك الأسلحة وخاصة قادتها، تشعر بالخجل.

وبناءً على ذلك، نرحب بالاتفاق النووي الذي تمَّ التفاوض بشأنه من قِبَل الولايات المتحدة وشركائها مع جمهورية إيران الإسلامية. ونود أن نهنِّئ جميع الأطراف المعنية على المثابرة والصبر اللذين أظهرتهما في تلك العملية المعقَّدة والصعبة، ونحث كلا الجانبين على الوفاء بالتزاماتهما.

إنَّ خطة عام ٢٠٣٠ لن تُنفَّذ تنفيذاً كاملاً إذا لم يكن أضعف أعضاء مجتمعاتنا – النساء، الأطفال، الأشخاص ذوو الإعاقات والشعوب الأصلية – في صميم محور نموذج

التنمية. ومن المؤسف أنَّ النساء والأطفال في بعض بقاع العالم لا يزالون محرومين من حقوقهم وحرياتهم الإنسانية الأساسية، ويحصلون على أجور أدنى مقابل أعمال مساوية لأعمال الرجال، وهم يمنعون منهجياً من الحصول على التعليم، وهذا كله يُعيق قدرتهم على المشاركة في التنمية المستدامة لبلدانهم.

ومنذ استقلال ترينيداد وتوباغو في عام ١٩٦٢، سنَّت عدة قوانين وتدابير إدارية وسواها، لتعزيز وتدعيم الرفاه العام للنساء والفتيات في المجتمع. وعلى الصعيد الدولي، حرِصنا على التنفيذ الكامل والفعال لالتزاماتنا في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

بالإضافة إلى ذلك، واعترافاً من ترينيداد وتوباغو بالمساهمة المتزايدة للمرأة في السلام والأمن، فهي تطرح منذ عام ٢٠١٠ قرارا بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة في الجمعية العامة، ولا تزال المقدِّم الرئيسي له.

إنَّ التزامنا بسلامة وأمن مواطنينا يبقى غير منقوص، وبينما نمضي قدُماً، فإنَّ عزم حكومة ترينيداد وتوباغو اعتماد نهج ”حكومي شامل“ حيال الأمن القومي، تتشارك فيه المسؤولية جميع الوزارات والوكالات الوطنية، وتكون خاضعة للمساءلة عن سلامة الدولة. ولتعزيز هذا النهج المتكامل والمرِن إزاء الأمن القومي، وللمساهمة في بلوغ التنمية المستدامة بالانسجام مع رؤية الحكومة الاستراتيجية لوضع بلدٍ متقدم النمو بحلول عام ٢٠٣٠، ستسعى حكومة ترينيداد وتوباغو بنشاط إلى اتباع آليات لتعزيز القدرات الوطنية على تقليص المخاطر، وبناء قدرة مجتمعية على الصدي للتهديدات للأمن القومي.

ولأنَّ الوقت لن يسمح باستعراض شامل لاستراتيجيتنا، اسمحوا لي أن أتشارك معكم بعض التدابير الهادفة إلى التنفيذ: تطوير موقف دفاعي وأمني قادر على التكيف، لضمان أن الدور التقليدي للجيش متكاملاً مع الأدوار الجديدة لضمان أمن الدولة؛ إنشاء وكالة مشتركة لحماية الحدود؛ اعتماد هيكل للأمن القومي بقيادة استخبارية؛ وتعزيز قدراتنا على إدارة مخاطر الكوارث.

ويقر المجتمع الدولي حاليا بأن تغير المناخ يشكل تهديدا لبقائنا ذاته. ومع ذلك، يلزم أن نأخذ بعين الاعتبار أن هذا التهديد للبشرية لا يعترف بأية حدود، ولا يمكن احتواؤه من خلال المحادثات الدبلوماسية الرفيع المستوى والوساطة وسيلقي بعبء ثقيل على البلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، وبالتالي سيعيق قدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية لنظمها الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية.

وعلى غرار العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، فإن ترينيداد وتوباغو معرضة للخطر الشديد لكونها متأثرة بشدة بالآثار المدمرة لتغير المناخ، ولذلك اتخذت من تدابير تخفيف هذه الآثار أولوية وطنية، في حدود القيود العملية على قدراتها المالية المحدودة. وشهدنا مؤخرا آثار العاصفة المدارية إريكا المدمرة على زميلتنا الدولة العضو من منطقة البحر الكاريبي، كومنولث دومينيكا، التي أدت إلى تراجع تنمية ذلك البلد لسنوات عديدة.

ولذلك، لا يمكن إنكار أن تغير المناخ والتنمية أمران مترابطان ترابطا وثيقا. وإقرارا منها بضرورة اتخاذ إجراء جرئ ومتحل بالمسؤولية من جانب جميع الحكومات، وإن كان على أساس المسؤولية المشتركة ولكنها متفاوتة، اتخذت ترينيداد وتوباغو موقفا استباقيا وقدمت الإسهامات المقررة المحددة وطنيا التي تزمع تقديمها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ قبل انعقاد مؤتمر باريس لتغير المناخ لعام ٢٠١٥. ونأمل، طبقا لتوقع الجماعة الكاريبية، أن على أي اتفاق ذي مصداقية في مؤتمر باريس أن يضع العالم على مسار نحو إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي قبل نهاية القرن. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب أن يكون الاتفاق ملزما قانونا وأن

يتضمن أحكاما بشأن الحد من آثار تغير المناخ والتكيف معها والتمويل والشفافية والامتثال ويضمن التمكن من اقتصار ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية على دون ١,٥ درجات مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. ولذلك فإن التوصل إلى اتفاق طموح في باريس أمر ضروري لصون السلام والأمن الدوليين في المدى المتوسط إلى المدى الطويل. وترينيداد وتوباغو ملتزمة بالعمل مع جميع الدول لوضع إطار متوازن جديد وملزم قانونا للتعاون العالمي بشأن تغير المناخ.

وفي مجال إدارة شؤون المحيطات، من الأمور الراسخة جيدا في القانون الدولي أنه يجب أن يتسق استخدام الموارد من أي نوع في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مع المبادئ الواردة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي ذلك الصدد، تتطلع ترينيداد وتوباغو إلى المشاركة الفعالة لجميع الدول في اللجنة التحضيرية المعنية بوضع صك دولي وملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، من أجل منفعة البشرية جمعاء.

إن السعي لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية للكثيرين لا يمكن فصله عن الرغبة الجامحة لجميع الشعوب في العيش في جو من الحرية وبدون خوف من الاضطهاد. وفي ذلك الصدد، يبرز التنوع الديني والعرقي المتزايد لمجتمعاتنا الضرورة القائمة على الدوام للاحترام المتبادل والتقدير لقيمة التنوع الذي يحدد حاليا سمة العديد من البلدان والمجتمعات المحلية. وأدى عدم التسامح وعدم احترام حقوق الإنسان والتنوع البشري مرة أخرى في فترة حياتنا إلى تأجيج نيران الجرائم المروعة للإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان. وبغية كفالة إخضاع المتهمين بارتكاب تلك الجرائم للمساءلة، ومن أجل العمل كرادع للجناة المحتملين، أنشأ المجتمع الدولي المحكمة الجنائية الدولية. وتناشد ترينيداد وتوباغو جميع الدول التي لم تؤيد المحكمة بعد أن تفعل ذلك.

ونشيد ببدء اتخاذ خطوات نحو التقارب الكامل بين الولايات المتحدة وكوبا، الذي تبدى حتى الآن، من خلال استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وبالتالي خفض حدة التوترات في نصف الكرة الذي نعيش فيه. وتأمل ترينيداد وتوباغو، عاجلا وليس آجلا، أن تكتمل تلك العملية برفع الحظر والحصار اللذين عفا عليهما الزمن وأديا لفترة طويلة للغاية إلى تقويض التنمية الاقتصادية في كوبا.

ولئن كنا نشعر بتشجيع كبير للغاية من تخفيف حدة التوترات في شمال منطقة البحر الكاريبي باستئناف الحوار بين الولايات المتحدة وكوبا، فإننا نشعر بالقلق من التطورات الأخيرة المحيطة بالنزاع الحدودي بين فنزويلا وغيانا. ولا تزال ترينيداد وتوباغو على اقتناع بأنه ينبغي تسوية النزاع بالوسائل السلمية تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، تجدد ترينيداد وتوباغو التأكيد على موقف الجماعة الكاريبية إزاء المسألة المتعلقة بمواطني الجمهورية الدومينيكية المنحدرين من أصل هايتي وتناشد الجمهورية الدومينيكية ضمان عدم استمرار انتهاك الحقوق الإنسانية لهؤلاء المواطنين واحترام هذه الحقوق وفقا للقانون الدولي.

ومرة أخرى، لا يزال الفشل في التوصل إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي/الفلسطيني مصدر قلق لترينيداد وتوباغو. فتلك الحالة تؤثر على قدرة كلا الجانبين للعيش في جو من السلام والأمن وأيضا تنتهك حق الفلسطينيين في تقرير المصير. ويحدونا الأمل في أن يعمل كلا الجانبين بالترافق مع الأخرين لحل تلك المشاكلة التي استمرت لعقود، بما يسفر عن إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود معينة بوضوح، وتعيش جنبا إلى جانب مع دولة اسرائيل.

إن على الأمم المتحدة أن تتكيف مع البيئة المتغيرة دوما وأيضا مع المشهد الاقتصادي والاجتماعي الناشئ. ولذلك تؤكد ترينيداد وتوباغو على ضرورة المضي قدما بهمة أكبر بشأن مسألة تنشيط الجمعية العامة من أجل ضمان التنفيذ الفعال لولايتها. وتشكل الجمعية العامة المؤسسة أو مجموعة الدول الوحيدة التي تتمتع بشمولها للجميع، بل وبالشرعية، للتصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي. ولذلك يجب ألا ندخر وسعا في جعلها أداة أكثر فعالية وديناميكية لخدمة جميع شعوب العالم، وعدم أعلاء شأن أي أحد على حساب الآخر واحترام حقوق الجميع والدفاع عنها.

وتلتزم ترينيداد وتوباغو بمواصلة الاضطلاع بدورها على الصعيدين الإقليمي والعالمي لضمان تجنب الوقوع في المزالق التي مرت بها الأمم المتحدة. وسنعمل بإخلاص مع الآخرين على الاستفادة من التقدم الهائل الذي أحرزته هذه المؤسسة خلال العقود السبعة الماضية من حياتها من أجل قطع التزام أكبر من جميع الدول نحو تحقيق السلام والأمن وحقوق الإنسان لجميع شعوب العالم لكي يتسنى لها العيش في جو أفسح من الحرية والازدهار المستمر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألفا رومانوس باتيست، وزير الخارجية والتجارة الدولية والطيران المدني في سانت لوسيا.

السيد باتيست (سانت لوسيا) (تكلم بالإنكليزية): إذ أخاطب هذه الدورة السبعين التاريخية للجمعية العامة، فإنني أشارك الآخرين تقديم التهنئة للرئيس على توليه الشرف الرفيع لمكتب رئيس الجمعية العامة. وأرجو أن تسمحوا لي باغتنام هذه الفرصة لأتمنى له النجاح في فترة عمله، وأنا واثق بأنه سيكلل به بسبب تجربته كرئيس لبرلمان الدانمرك.

ومضي ٧٠ عاما منذ أن أبحرت هذه السفينة العظيمة للسلام بعد الدمار الذري الذي ألحقته الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه، كانت الشعوب في جميع أرجاء العالم على اتفاق بأن إحلال السلام كان الهدف الأسمى. ولفترة ٧٠ عاما واجهنا الاضطلاع بمهمتنا في خضم الحرب والنزاع بل وفي بعض الأحيان ساورتنا الشكوك في فعاليتنا.

وعلى مدى ٧٠ عاما ظللنا نأتي إلى الجمعية العامة لندلي بإعلانات النوايا السامية، فقط لنصاب بخيبة الأمل بسبب العجز أو القرارات السلبية. وبعد ٧٠ عاما حان الوقت لمجابهة ضميرنا الجماعي والتوفيق بين أقوالنا وأفعالنا. وإذ نخضع أنفسنا والمنظمة العالمية لمستويات جديدة للدراسة النقدية فإن علينا الإجابة عن السؤال: هل لا نزال نمضي في الطريق المؤدي إلى تأمين عالم للسلام أم أننا نتجنب طريق أداء الواجب الذي يدعونا إلى التصرف بحكمة وتواضع وحب للبشرية؟

كما يجب أن ينصب تركيزنا على الأعمال التي أنجزناها والأعمال التي يلزم أن ننجزها، في الوقت الحالي وفي المستقبل. وإذ ننخرط في هذه العملية للتبصر والتفكر، علينا أن نغتنم الفرصة لتجديد التزام الأمم المتحدة وإحيائها لمواصلة معالجة المسائل المعقدة بشكل متزايد فيما يتعلق ببقاء البشرية.

لقد تولى الرئيس منصبه في أوقات عصيبة للعديد من الأشخاص في جميع أرجاء العالم. ففي الوقت الحالي يرى العديد من أشقائنا وشقيقاتنا في الشرق الأوسط في العراق وليبيا وسوريا وغيرها من الأماكن أن حياتهم تحولت بسبب التجارب الحية للاضطراب والصدمة الشخصية، وفي بعض الحالات، الكثير من المعاناة البدنية والنفسية. وتلك مأساة إنسانية ذات أبعاد لا يمكن تصورها، وشعوب سانت لوسيا والبلدان الصغيرة الأخرى تتفرج بذهول في التدفق الهائل للناس من تلك البلدان التي كانت مزدهرة في السابق.

وبشكل مفاجئ، تتملك الدهشة والقلق قادة البلدان الأوروبية وشعوبها، التي ينتقل إليها هؤلاء المهاجرين الذين يلتمسون اللجوء، فيما هم يبحثون على الاستجابة الصحيحة

لهذه الأزمة الإنسانية. ويمكننا أن نفهم جيدا المأزق الذي تواجهه البلدان المتلقية للمهاجرين، التي يتعين عليها أن توازن بين مصالحها الوطنية الخاصة ومسؤوليتها العالمية الواسعة. فهي تعلم أنها كلما قبلت المزيد من المهاجرين الجدد، سيتعين عليها قبول المزيد إذ يتوافد آخرون أشد حاجة إلى الفرار من حالات المعاناة والصدمة إلى الدول الشقيقة والصديقة.

وننوه إلى أن هذا التدفق الهائل للمهاجرين يتجه نحو أوروبا، التي تقع بعض بلدانا على حدود منطقة الشرق الأوسط أو قبالة هذه المنطقة. وبالرغم من أننا من الناحية الجغرافية بعيدون عن الأزمة، فإن المعاناة البشرية تدمي قلبنا الجماعي في منطقة البحر الكاريبي. وحتى فيما نرى حتمية تحمل أوروبا للمسؤولية عن تحمل العبء الأكبر لهذه المأساة، فإننا نعترف بالتاريخ الطويل للعلاقة بين أوروبا والشرق الأوسط.

وإذ نسمع ونرى البعض في أوروبا وهم يعربون عن القلق حيال حجم التحدي، فإننا نود أن نناشدهم ونؤكد لهم على أنه يمكن اتخاذ الإجراء السليم ويجب اتخاذه. وقد أبدت الدول الصغيرة والفقيرة من الإنسانية والسخاء ما أحدث فرقا كبيرا متى ما قدمت هذه الدول المساعدة وأينما قدمتها.

ونحن في منطقة البحر الكاريبي نقدم نموذج كوبا، التي بالرغم من إثقال كاهلها بالحصار الاقتصادي الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة لأكثر من ٥٠ عاما تمكنت كل عام من تقديم المنح الدراسية لتدريب آلاف المهنيين من منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. وإضافة إلى ذلك، كان الدعم الذي تقدمه كوبا في مكافحة الأوبئة المختلفة في مجال الصحة في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك أزمة تفشي فيروس إيبولا مؤخرا في أفريقيا، دعما نموذجيا وأسطوريا. ولذلك يمكن لأوروبا بالرغم من حجم التحدي، باعتبارها مجموعة من البلدان القوية، أن تستجيب بشكل فعال في إطار كلها المتكامل وأن تشعر بالاطمئنان والإلهام من نموذج كوبا.

وباعتبارنا مجتمعا عالميا، لا يمكن أن تخدم مصالحنا بالسيناريو المريض للتزاع والحرب. وفي ذلك السياق تعرب سانت لوسيا عن الإشادة بحكومة الولايات المتحدة وحكومة إيران على السواء على توصلهما إلى حل دبلوماسي سيحتوي التهديد النووي في المنطقة لفترة الأعوام الـ ١٥ المقبلة. ومن المؤكد أن هذا يتماشى مع مهمة الأمم المتحدة لبناء السلام. وهذا النهج لن يؤدي إلى الحد من التوتر بصفة عامة فحسب بل قد يمهد الطريق للغرب والشرق الأوسط للاتفاق على استراتيجية عقلانية ومقنعة لمعالجة الأسباب الجذرية للتزاع في تلك المنطقة، وبالتالي استعادة السلام والهدوء في ذلك الجزء من العالم.

وفي ذلك الصدد، تناشد سانت لوسيا اتخاذ نهج مماثل نحو التزاع الإسرائيلي/الفلسطيني المستمر، نهج ينجم عن تسوية تلك المسألة التي طال أمدها. وفي ذكرانا السنوية السبعين، علينا تأكيد سيادة القانون الدولي والدبلوماسية. فالقرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، يدعو إلى إنشاء دولة إسرائيل ودولة فلسطين على السواء. ويؤكد بلدي مجددا على دعوته إلى الاعتراف بقيام دولة فلسطين وبعضويتها الكاملة في الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن من النواتج الثانوية القوية للتزاع والحرب تشريد السكان - بدنيا واجتماعيا واقتصاديا. وبالرغم من ذلك، فإن سانت لوسيا والدول الصغيرة الأخرى تتوقع أن تعزز الحوادث الحالية فكرة أننا نعيش الآن في عالم واحد حيث تؤثر مشاكل كل واحد على الآخر، وأنه سيكون هناك اهتمام كبير بتسوية المشاكل من خلال الانخراط الدبلوماسي الحقيقي بدلا من قوة السلطة.

وتدرك البلدان مثل بلدي إدراكا عميقا أن مشاكل الآخرين البعيدين في جميع أرجاء العالم يمكنها أن تنجرف بسهولة إلى شواطئنا. ولذلك، ندرك تماما أنه حتى حينما لا نشعر بالآثار مباشرة فإن هناك احتمالا حقيقيا لأن تنتشر

الآثار إلى منطقتنا. وكثيرا ما شهدنا ذلك من خلال تقلب أسعار النفط والمنتجات النفطية. وقد سببت تقلب الأسعار القلاقل السياسية والاضطرابات الاقتصادية من المناطق النائية ولكنها في أغلب الأحيان تحدث آثارا كبيرة على خططنا لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي. كما أن مسرح الحرب موجود أيضا في منطقتنا.

ومن منظور اقتصادي، تعيش الدول الصغيرة على غرار سانت لوسيا حرفيا في حالة رعب من جراء الهجمات المستمرة للدول الغنية والقوية على أية أوجه تقدم تحققه الدول الفقيرة والضعيفة، مما يجعل مستقبلنا على حافة الخطر باستمرار. فكيف يمكننا أن نتوقع أن نكون مستقرين وآمنين إذا كانت أوجه ضعفنا باعتبارنا دولا جزرية صغيرة نامية معرضة باستمرار للإهمال والتجاهل؟ وكيف يفترض أن تنجح معركتنا ضد الفقر وتستمر إذا كان يجري تقويضها عند كل منعطف من جراء فرض المجتمع الدولي للسياسات بأثر رجعي، سواء كان ذلك في شكل الرفع من قوائم التصنيف الاقتصادي أو تآكل الأفضليات التجارية بدون مراعاة الاحتياجات أو الإدراج الذي لا يمكن تفسيره لولاياتنا المالية في القوائم السوداء؟

إن انعدام الأمن الجغرافي والاقتصادي هذا أصبح مصدرا محوريا لعدم الاستقرار المحلي. وما يزيد الخطورة المحددة لمشاكلنا الاقتصادية أن الدول الصغيرة مثل سانت لوسيا من وجهة النظر البيئية تواجه المزيد من انعدام الأمن فيما يطلق علينا تغير المناخ كوارث قاتلة ومدمرة بشكل متزايد. والآن نحن جميعا ندرك الدمار الذي لحق بدومينيكا من جراء العاصفة المدارية إريكا، التي سببت أضرارا تصل إلى نسبة ١٠٠ في المائة تقريبا من ناتجها القومي الإجمالي. وفي اللحظة التي أتكلم فيه الآن، تواصل العاصفة خواكين زحفها المدمر لكل النسيج الاقتصادي والبيئي لجزر البهاما. ويشكل هذان المثالان الأحدث، اللذين لا تفصلها بينهما سوى أسابيع، دليلا واضحا على قسوة التهديدات التي تجابهنا.

وإضافة إلى ذلك، تجد الدول الصغيرة على غرار بلدي نفسها اليوم محاصرة في حالة اضطرنا فيها تآكل التفضيلات التجارية وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي إلى الانخراط في المزيد من الاقتراض للوفاء بالتزاماتنا الاجتماعية والاقتصادية الحالية الناجمة عن ارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وضيق ذلك الاقتراض المجال أمام مرونة السياسة المالية وإمكانية المناورة المالية.

ومما يزيد من تعقد ارتفاع تكاليف الأمن المتمثل في التصدي للآثار السلبية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والمخدرات، فضلا عن تكاليف إعادة الإعمار في أعقاب الكوارث الطبيعية.

إن الشراكة العالمية الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة توفر نقطة انطلاق لمعالجة الأمن البشري من جميع جوانبه. ونؤيد بشدة استمرار المجتمع الدولي في العمل للحد من أسباب انعدام الأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وفي ذلك السياق، يوفر عام ٢٠١٥ فرصة واحدة خلال جيل بأكمله لوضع خطة عالمية تحويلية للتنمية المستدامة. أقامت المجموعة الرباعية للاتفاقات العالمية والمشكّلَة لتحقيق تلك الغاية، أي للحد من مخاطر الكوارث، وتمويل التنمية، وتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإبرام الاتفاق الجديد بشأن تغيير المناخ الذي لم يتم إبرامه بعد، كلها يُتوخى لها أن تكون إيذانا بدخول عهد جديد من التنمية المستدامة للجميع. واعتماد أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ يوحي بأننا تقدمنا في فهمنا للتحديات الشديدة التي تواجهها البلدان النامية. ومع ذلك، فإن الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للدول

الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدي يكمن في التنفيذ الفعّال لهذه الاتفاقات.

إن البلدان الصغيرة من قبيل سانت لوسيا لا يمكنها أن تتحمل عدم الأمن الذي يحدث بإيعاز من الخارج. نحتاج لتنميتنا إطارا من الوئام الإقليمي والدولي يعتمد على روابط بعيدة عن بيئاتنا المباشرة. لذلك يوجد قلق كبير مؤداه أن الدول الصغيرة ذات الموارد المادية أو الدبلوماسية المحدودة لا يمكنها الوصول إلى الترتيبات التي تمكنها من الحصول بسرعة على دعم من الخارج من أجل الحيلولة دون انعدام الأمن البيئي أو تقليصه.

مما لا شك فيه أن البلدان الرئيسية في العالم، بل والدول الأعضاء في مجلس الأمن، ستكون حساسة لمسائل انعدام الأمن. غير أن الشيء الذي ما انفكت تشهده البلدان الصغيرة على الدوام بدأت تعترف به حاليا الدول الكبرى، ومفاده أن الأحداث الضارة التي قد تؤثر في بعض أجزاء من العالم تنطوي على إمكانية التأثير فينا جميعا بوصفنا أعضاء في النظام العالمي المتكامل لليوم.

لا تزال سانت لوسيا على موقفها ومؤداه أن توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن أمر حتمي لكي تجسد العضوية حقائق العالم المعاصر على نحو أفضل، وبلوغ مجلس أمن أكثر مساءلة وأكثر تمثيلا وشفافية، والأهم من ذلك مجلس أمن سديد. ونشيد بما تحقق خلال السنة الماضية عن طريق تحريك العملية الآن نحو مفاوضات تستند إلى النصوص، ونتوق إلى تحقيق تلك العملية.

في سانت لوسيا، وفي البلدان الأعضاء الأخرى في نصف الكرة الغربي، يسود شعور عام بالانفراج والترحيب بالمصالحة الدبلوماسية التي تجري حاليا بين الولايات المتحدة وكوبا. وتعتقد حكومة سانت لوسيا أن هذه المبادرة تمهد الطريق أمام تحقيق الوئام الشامل في العلاقات في نصف الكرة الغربي. فذلك يزيل العوائق غير اللازمة التي تقف في طريق جهودنا للدمج الإقليمي في نصف الكرة الغربي. ويعزز القنوات اللازمة لتتبع مسارات التكامل الاقتصادي الإقليمي القادرة على البقاء، ويمكِّن بلداننا صغيرة مثل سانت لوسيا من الاستفادة من نطاق النهج الإقليمي للشروع في خطط وعمليات ربما تنطوي على فائدة مشتركة في منطقة البحر الكاريبي، وفي نصف الكرة الغربي برمته.

وعلاوة على ذلك، إنه دليل آخر على إزالة الحالات والمكائد التي لا تؤدي إلا إلى التسبب في ظهور بؤر عدم الأمن. ونؤيد بقوة الرأي القائل بأن البلدان الواقعة في نصف الكرة الغربي هذا والملتزمة بهذا المنظور لديها الآن فرصة، على أساس المبادرة التي اتخذها البابا فرانسيس ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية، لتعزيز مسار الحل السلمي للمنازعات مع إدراك تام بأن الصراعات الإقليمية أو الوطنية تعرقل استمرار النمو الاقتصادي ومن ثم الاستقرار الاجتماعي.

إن تطبيع العلاقات في نصف الكرة الغربي الذي ننتمي إليه يمثل أيضا إشارة إلى أن الصراعات القديمة والنزاعات التي جمدتها حقبة الحرب الباردة، تتراجع حاليا أمام آفاق جديدة من التعاون والتآزر فيما بين البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت فترة ما بعد الحرب العالمية تفسح المجال لترتيبات جديدة أو جهود المصالحة التي تمكِّن من إقامة علاقات سلمية في أجزاء مختلفة من العالم.

إن حكومة سانت لوسيا التي تقيم علاقات رسمية مع حكومة جمهورية الصين في تايوان، تلاحظ استمرار تبادل الآراء بين تلك الدولة وجمهورية الصين الشعبية، الأمر الذي تحدده بصورة خاصة العلاقات الاقتصادية المشتركة بينهما. ونعتقد بأنه بينما نبقي على الوضع الراهن لقبول الاعتراف بتايوان، فإن الأمر لا يعود إلينا بل إليهما لتحديد الشكل المناسب في العلاقات بين البلدين.

أختتم بياني بنتيجة منطقية، أريد العودة إلى حالة التأمل في انقضاء ٧٠ عاماً على قيام الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، كانت هناك مشاكل، لكن كانت هناك أيضا نجاحات. وكما قال الرئيس الراحل ريتشارد نيكسون: ”بدلا من أن نلعن ما تبقى من ظلام، فلنواصل حشد الضوء.“

ستظل هناك تحديات وقضايا صعبة تختبر عزيمة الأعضاء، فضلا عن تلك التي يستشهد بها العديد من الأكاديميين، وهي مهمة لعلاقاتنا الدولية، على سبيل المثال، من قبيل القرار المتعلق بالهوية الوطنية وقضايا تقرير المصير؛ وتزايد أهمية الجهات الفاعلة من غير الدول؛ ومشاركة دولة كبرى في العالم الثالث؛ ودور الدين في السياسة الدولية؛ والتسلح العالمي؛ والعجز المتصور للقانون الدولي والمنظمات الدولية من قبيل الأمم المتحدة في حل أشكال معقدة جداً من النزاعات العنيفة وغير العنيفة.

غير أنه يجب علينا أن نواصل النهوض بمبادئ المناقشة والحوار والخطاب استنادا إلى المنطق، والاستمرار في السعي من أجل إحلال السلام. في فترة الـ ٣١ عاماً، بين عامي ١٩١٤ و ١٩٤٥، شهد العالم حربين عالميتين، ولكن في السنوات السبعين منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، عملت الأمم المتحدة على تجنيب العالم الدخول في حرب واسعة النطاق.

فلنتذرع بالعمل والأمل والدعاء بأن نظل أوفياء لطبيعتنا السلمية، حتى في خضم الاستفزاز، علينا أن نواصل السعي إلى إبقاء العالم آمنا، متوقعين توجها نحو إقامة علاقات سلمية وعدم إراقة دماء بريئة. ولذلك، أنقل مرة أخرى من سانت لوسيا إلى الرئيس تهانينا الحارة وهو يوجه دفة أعمالنا في السنة المقبلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.